السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية ثقافية اجتماعية حرة، تهدف إلى إعادة المحبة والألفة بين السوريين، وتقريب وجهات النظر بينهم.

/http://alsori.net
0997326097
alsorilklalsoreen@gmail.com

هوامش

الترابط الاجتماعي في ريف الرقة...مصدر قوة وتماسك المجتمع الريفي

الرقة/ حسن الشيخ

رغم ما مرت به المنطقة من متغيرات اجتماعية وأزمات اقتصادية وأحداث سياسية، لا يزال الريف السوري، وخصوصاً أرياف الرقة تحتفظ بشيء من أصالة العلاقات الاجتماعية التي شكلت نسيجه منذ مئات السنين في قلب هذا المجتمع البسيط حيث تتجلى الروابط الأسرية والعائلية بشكل واضح، ولا تزال القبيلة والعائلة والجيرة تلعب دوراً أساسياً في حياة الفرد وتفكيره اليومي.

يبقى الريف السوري، وريف الرقة خاصة، نموذجاً غنياً في التكافل الاجتماعي والترابط الأسري. وفي زمن بات فيه الفرد محوراً للعالم، ويذكرنا الريف أن العائلة ما تزال الجذر الأعمق لأي بناء اجتماعي سليم.

البيت الكبير

في معظم قرى الريف، لا تزال الأسرة الممتدة الجد والجدة والأبناء والأحفاد يعيشون في بيت واحد أو ضمن حيز مكاني مشترك حيث يقول المسن خليل العيسى من قرية تل السمن (ريف الرقة الشمالي) :»نحن نعيش جميعاً تحت سقف واحد، حتى وإن ضاق بنا المكان القلوب إذا اتسعت لا يضيق بها بيت، ويضيف بأن هذا الشكل من التعايش لا ينعكس فقط على المأوى، بل على العادات اليومية كتناول الطعام جماعياً، والتشارك في العمل، والحضور الجماعي للمناسبات السعيدة أو الحزينة.

ويؤكد بأن هذه الصورة مرتبطة بقواعد مجتمعية عريقة تمثل جذور العلاقات المجتمعية في مناطق شمال وشرق سوريا على العموم، فمن المستغرب أن تجد الأفراد منعزلين عن أصولهم وفروعهم فالكل مرتبط بعائلة كبيرة، وحيز أكبر تشكل صلة القرابة والطبيعة العشائرية المميزة سقفها أو ما يعرف بالبيت الكبير العامر.

لا يحتاج الريفي إلى مؤسسات ضمان اجتماعي ف»أبناء العم» و»أولاد الخال» و»الجيران» هم الضمان الحقيقي، ففي حال المرض، تجد أهل القرية يتناوبون على رعاية المريض؛ وإذا حلت كارثة، يتكافلون لجمع المال. هذه الروح التضامنية تشكل صمام أمان للفرد، وخصوصاً في ظل ضعف الخدمات العامة أو غيابها.

دور المرأة في حفظ النسيج الاجتماعي

النساء في الريف لسن فقط عاملات في الحقول أو مربيات للأبناء، بل هنّ أيضاً حارسات للعادات والتقاليد. تلعب الجدات والأمهات دوراً كبيراً في حفظ القصص الشعبية، وتعليم الجيل الجديد معاني الاحترام والوفاء، وهو ما تؤكده المسنة هنوف الأحمد من قرية النهضة بريف الرقة الشمالي قائلة: «نحن من نعلّم الأولاد معنى الشرف والكرم، وواجب مساعدة الأقارب، والوفاء للجيران، والغزعة في النوائب، واحترام الجيران، وتقديم العون لهم، وهذا الأمر يشكل مصدر قوة المجتمع الريفي ويقوي نسيجه المجتمعي.

وتشدد في ختام حديثها على وجوب التمسك بالجذور وكل العادات والتقاليد الأصيلة التي كانت ولا زالت مرتبطة بضمان استمرار المجتمع الريفي، ويحميه من الاندثار والحداثة بكل معانيها السلبية المقلدة التي دمرت كل شيء جميل.

ورغم هذه الصورة المتماسكة، إلا أن الهجرة إلى المدينة، والتغيرات الاقتصادية، وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، بدأت تؤثر بشكل ملحوظ على طبيعة العلاقات، خاصة بين الجيل الجديد. ومع ذلك، لا تزال العائلات الريفية تسعى للحفاظ على أصالتها، وتوريث أبنائها القيم التي نشأت عليها.

صوت الناس

عبد الكريم البليخ

تبغٌ ينتظر إنصافاً

في عمق السهول والجبال السورية، بين أخاديد التراب ومطر الحنين، يواصل مزارعو التبغ زراعة ما تبقى من أمل، رغم الخذلان، ورغم المواسم التي باتت تُحصد أكثر وجعاً مما تُنتج دخلاً. في كل حفنة تراب هناك حكاية تُعب عمرها سنوات، تُروى بصمت تحت ظلال قرارات رسمية بدت وكأنها تتعمد تفكيك هذا القطاع الزراعي، تمهيداً لبيعه أو تسليمه لمافيات التهريب العابرة للحدود، التي لا تعبأ إلا بالأرباح، ولو كانت على أنقاض أرزاق الناس.

لم تكن أزمة التبغ في سوريا بنت لحظة، ولا وليدة الجفاف أو تغير المناخ وحدهما، بل جاءت كحصيلة مباشرة لتراكم السياسات الخاطئة، أو المتعمّدة، التي دفعت الفلاحين دفعاً إلى ترك أراضيهم أو التخلّي عن محاصيلهم. هذا الانسحاب القسري لم يكن بريئاً، بل جرى بانسجام غير معلن مع شبكات تهريب باتت تتحكم اليوم بسوق الدخان المحلي، تنهب المستودعات، وتملأ السوق بمنتجات مهربة ومنخفضة الجودة، فيما تبقى الدولة في موقع المتفرّج، أو الشريك الصامت.

التبغ، الذي كان يوماً شريان حياة لعشرات آلاف العائلات المنتشرة في سهل الغاب وجبال الساحل وسهول درعا وأرياف إدلب، أصبح عبئاً ثقيلاً على من يزرعه. تكاليف الإنتاج تتضاعف من موسم إلى آخر: الأسمدة، اليد العاملة، الوقود، الري، النقل بأسعار السوق السوداء. ورغم ذلك، يبقى السعر الذي تُقرره المؤسسة العامة للتبغ أو «الريجي» مجهولاً حتى نهاية الموسم، كأنما ليظل المزارع في مهبّ التقديرات والعشوائية، لا يعرف كيف يخطط، ولا إن كان سينجو من الخسارة.

ويكاد الفارق السعري أن يلخص المأساة برمّتها. ففي الوقت الذي يتقاضى فيه المزارع اللبناني ما بين ٧ و٩ دولارات للكيلوغرام الواحد، مدعوماً بمبلغ يصل إلى ٢,٥ دولار من الدولة، يضطر نظيره السوري إلى بيع التبغ بأقل من دولارين، وغالباً بالليرة السورية التي تفقد قيمتها كل يوم. هذا الفارق لا يمكن تفسيره فقط بالعرض والطلب أو تقلبات السوق، بل يكشف عن غياب كامل للرؤية الاقتصادية، بل وربما عن تواطؤ ضمني مع منظومات التهريب التي تُغرق السوق بمافياوية منظمة، وتُضعف المزارع الشرعي لصالح أرباح غير مشروعة.

الأخطر من ذلك أن هناك من يربح من خراب هذا القطاع. كل تراجع في زراعة التبغ يعني فرصاً أكبر لمهربي الدخان، ومزيداً من الأرباح السريعة دون رقابة أو ضرائب. في المقابل، يُترك التبغ السوري، المعروف بجودته ومواصفاته العالية، دون معامل تصنيعية حديثة، ودون اهتمام حقيقي بسلاسل الإنتاج والتسويق، كأنما المطلوب هو إفراغ الريف من أدوات صموده، لا دعمه للبقاء.

ولا ينبغي أن يُنظر إلى التبغ كمجرد محصول موسمي، بل كقطاع اقتصادي متكامل بإمكانه، إذا ما أُدير بعقلانية، أن يرفد الخزينة بملايين الدولارات سنويًا. فهذه الزراعة قادرة على توليد فرص عمل في القرى والمناطق المهمّشة، وعلى دعم صناعات وطنية واعدة في التصنيع والتغليف والتصدير. لكنه حلم لا يمكن تحقيقه دون سياسة واضحة وشجاعة تبدأ من تحديد سعر عادل للمزارع لا يقل عن ٦ دولارات للكيلوغرام، وتمر بإعادة تأهيل وتشغيل المعامل، وتنتهي بحماية السوق من التهريب والفساد.

وإذا كانت الدولة جادة في دعم ما تسميه «الصمود»، فإن أول مقومات الصمود تبدأ من الأرض، ومن احترام من يعمل بها. لا يمكن الحديث عن تنمية ريفية، أو عن أمن غذائي، فيما يُترك الفلاح تحت رحمة المجهول، بلا دعم، بلا خطة، بلا تسويق منصف، ولا تسعير عادل. كل شعار يُرفع دون أن يترجم إلى سياسة عادلة في الميدان، يبقى صدى أجوف لا يسمعه أحد.

ما زال في الحقول من ينتظر. مزارعون يزرعون لا يدافع الربح، بل بدافع الانتماء، والحنين، والكرامة. يرفضون مغادرة الأرض، رغم القسوة، ويواصلون العناية بمحاصيلهم، لا لأنهم يربحون، بل لأنهم لا يعرفون طريقاً آخر للحياة. وما يطلبونه ليس كثيراً: عدالة. عدالة في السعر، عدالة في الدعم، وعدالة في التعاطي مع قطاع طال إهماله، حتى كاد يختفي.

فهل تسمع الدولة صوت التبغ وهو ينادي؟ وهل تملك الجرأة لتستجيب، لا بالشعارات، بل بالقرارات؟ الوقت لم يعد في صالح أحد، والموسم على الأبواب، والفرص لا تنتظر. التبغ السوري لا يريد منّة، بل إنصافاً.

وما زالت جذور الصبر تحت التراب تقول: نحن هنا... ننتظر دولة.

شكاوى بعد تقليص المساحات المجانية للشواطئ وارتفاع تكاليف ارتياد البحر في اللاذقية

اللاذقية/ سلاف العلي

تصاعدت شكاوى سكان اللاذقية في الآونة الأخيرة نتيجة تقلص المساحات العامة المجانية على الشواطئ، إثر تزايد استثمارات القطاع الخاص في الواجهة البحرية للمدينة، فمع تكثيف محافظة اللاذقية لعمليات تأجير الكورنيش البحري والمواقع الساحلية ضمن مزادات علنية، تحوّلت أجزاء واسعة من الشاطئ إلى منشآت سياحية ومقاهٍ، ما أثار استياء الأهالي، الذين اعتبروا أن «البحر لم يعد ملكاً للجميع».

وتشمل الاستثمارات الجديدة عقوداً تصل مدتها بين ٥ و١٥ سنة، أُتيح من خلالها للمستثمرين استغلال الشواطئ والمرافق المجاورة مقابل بدلات مالية سنوية. ورغم الترويج لهذه الخطوة كجزء من خطط التنمية السياحية، عبّر كثير من المواطنين عن رفضهم لها، معتبرين أنها حجبت البحر عن محدودي الدخل وفرضت تكاليف باهظة على ارتياد الشواطئ.

وقال حسان، وهو مدرس ابتدائي من المدينة، إن «المقاهي احتلت الكورنيش وفرضت حداً أدنى للطلبات، ما جعل الذهاب إلى الشاطئ عبئاً مادياً على العائلات»، مشيراً إلى أن زيارة البحر قد تكلف الأسرة الواحدة ما بين ٢٥٠ إلى ٣٠٠ ألف ليرة سورية، وهو مبلغ يفوق قدرة الكثيرين.

وتنتشر حالياً على الكورنيش تراخيص مقاهٍ ومنشآت تقدم النرجيلة، بعضها أقيم بشكل عشوائي ودون مراعاة جمالية أو بيئية، مما أدى إلى تشويه الواجهة البحرية. كما اختفت المقاعد الحجرية العامة، وتراجعت المساحات المخصصة للسباحة المجانية لتقتصر على مواقع محدودة مثل شرق المريديان، مسبح أوغاريت، الرمل الجنوبي، وقسم من الكورنيش الجنوبي.

من جهته، طالب جبران، وهو مهندس مدني من اللاذقية، بضرورة تعزيز الضوابط العمرانية على المستثمرين، وتوفير شواطئ شعبية مجانية أو برسوم رمزية، مع الحفاظ على النظافة وتطوير البنية التحتية، وتخصيص جزء من إيرادات التأجير لتحسين المناطق العامة.

وكانت الحكومة السورية الانتقالية قد أصدرت تعميماً ينظم عمل الشواطئ العامة والخاصة، تضمن تعليمات حول اللباس والسلوك، شملت اشتراط ارتداء «البوركيني» أو ملابس سباحة محتشمة في الأماكن العامة، ومنع التجوال بملابس السباحة في غير مناطق السباحة، ما أثار جدلاً واسعاً واعتُبره البعض تدخلاً في الحريات الشخصية.

أما مهران، وهو محامٍ من اللاذقية، فقد أشار إلى أن شاطئ الرمل الجنوبي لا يزال الخيار المجاني الوحيد، لكنه يعاني من ضعف الخدمات وتلوث المياه. وأضاف أن بعض الشواطئ المعلنة كمجانية، يتم فعلياً استثمارها من قبل أفراد يفرضون رسوماً عبر تأجير الطاولات، ما يجعل من الصعب على العائلات إيجاد مكان للجلوس دون دفع.

وتتراوح كلفة ارتياد الشواطئ المأجورة كالتالي، الشاطئ الأزرق: ٧٥ ألف ليرة للدخول، ١٥٠ ألف لحجز طاولة، وقد تصل الفاتورة إلى ٢٥٠ ألف ليرة للفرد مع طلبات خفيفة، ومنتجع روتانا: الدخول مخصص فقط لنزلاء المنتجع، وتبدأ كلفة الجناح من مليون ليرة لليوم الواحد.

أما منتجع أفاميا، حددت التسعيرة ٤٠ ألف ليرة للدخول، و٥٠٠ ألف لحجز شاليه يومياً، ومنتجع الغولدن بيتش: ٧٥ ألف ليرة للدخول.

وتشهد هذه المنتجعات تراجعاً ملحوظاً في عدد الزوار هذا الصيف، بسبب قرارات تقييد اللباس، وتزايد القلق الأمني بعد أحداث آذار الأخيرة، ما انعكس أيضاً على تراجع مبيعات ملابس البحر، خصوصاً «البكيني» و»البوركيني»، التي تجاوزت أسعارها في بعض الأحيان ٤٠٠ ألف ليرة.

وسط هذا الواقع، يتزايد الضغط الشعبي على الجهات المحلية لتوفير مساحات عامة مجانية لتمكين جميع المواطنين من الاستمتاع بالبحر، ووقف تحويل الشاطئ إلى مشروع تجاري على حساب الحقوق العامة.

السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة العدد ٢٧٧ - الأربعاء ٢٣ تموز ٢٠٢٥ م السعر: ١٠٠ل.س

كارثة إنسانية في السويداء... المستشفيات تنهار بالتزامن مع سقوط مئات الضحايا بين قتيل وجريح

تعيش محافظة السويداء أوضاعاً صحية وإنسانية كارثية وغير مسبوقة، بعد الاقتتال بين الفصائل المحلية من جهة ومجموعات من عشائر البدو وقوات الحكومة الانتقالية من جهة أخرى، وسط انهيار تام في الخدمات الطبية والغذائية، وغياب أي استجابة رسمية أو دعم دولي فعّال.٢٠

لغة التحريض والكراهية تهديد للنسيج المجتمعي السوري وتقويض للسلم الأهلي

تصاعد خطاب الكراهية والتحريض مؤخراً على وسائل التواصل الافتراضية في سوريا الأمر الذي يشكل خطراً محدقاً بحالة السلم الأهلي والأمان، وخاصة مع استغلال اجندات الدول المعادية لهذا الأمر، وتجنيد المزيد من العملاء لزعزعة استقرار المنطقة من جديد. »٢

المرأة وصناعة القرار.. بين التحديات المجتمعية ومتطلبات التمكين

تواصل المجالس والمراكز المتخصصة في قضايا المرأة جهودها الرامية إلى النهوض بالمرأة وتعزيز مشاركتها في مختلف مجالات الحياة وعلى رأسها الحياة السياسية، حيث تسعى هذه المؤسسات إلى كسر القيود المفروضة عليها نتيجة لعادات وموروثات لا تمت إلى الأحكام والتعاليم الدينية بصلة بل تستند إلى مفاهيم متعصبة ومتشددة لا أساس لها من الشرع الصحيح، وإنما تعبر عن أهواء البعض ومعتقداتهم الخاصة ونظرتهم المحدودة للحياة.»٤

مجازر الساحل بلا محاسبة... الحكومة تصمت والجلادون ينتقلون

رغم دعوات جدية لتفكيك الفصائل الأجنبية المتهمة بارتكاب مجازر مروعة في الساحل السوري خلال آذار/ مارس الماضي، لم تُتخذ أي إجراءات فعلية بهذا الصدد. وعلى العكس، لوحظ نوع من التواطؤ أو التجاهل الرسمي من قبل الحكومة الانتقالية، بحسب ما تشير إليه شهادات وشكاوى محلية.»٦

سياسي سوري: العلاقات الإقليمية والدولية لسوريا الجديدة تضع الحكومة الانتقالية في اختبار

أكد مرهف العزيز إن هذا المرحلة تتطلب عقلانية سياسية، ومهارة دبلوماسية لإعادة تموضع الدولة دون الانزلاق إلى التبعية أو العزلة، وبين التطلعات الشعبية والضغوط الإقليمية، تظل قدرة الحكومة الانتقالية على رسم سياسة خارجية متوازنة هي مفتاح الاستقرار الداخلي والانفتاح الدولي في آن واحد. »٣

بين التقسيم والوحدة، هل الإدارة الذاتية مفتاح الحل في سوريا؟

مع سقوط النظام السوري وإنشاء حكومة سورية انتقالية، تدخل البلاد مرحلة جديدة من التحولات الجذرية التي تطرح أسئلة مصيرية حول مستقبل الخارطة الجغرافية والسياسية لسوريا، في ظل استمرار التباين في مناطق النفوذ بين القوى المحلية والدولية، وتواجد أطراف إقليمية نافذة، يصبح السؤال المركزي: هل تتجه سوريا نحو تقسيم فعلي يكرس حدوداً دائمة؟ أم أن هذا المشهد المعقد ليس إلا مرحلة انتقالية على طريق تسوية كبرى؟ وفي قلب هذه المعادلة، تبرز قضية الإدارة الذاتية في الشمال الشرقي، فهل ستكون جزءاً من الحل، أم عنواناً لتصعيد جديد.»٥

جنوب سوريا يحترق... والديمقراطية وحدها قادرة على إطفاء النار

في الوقت الذي تتسارع فيه الكارثة في جنوب سوريا، وتُرتكب مجازر وجرائم بحق المدنيين العزّل، يقف المشهد السياسي والعسكري عاجزاً عن وقف دوامة الدم، فيما تتسع رقعة الاشتباكات الطائفية والعرقية القتل على الهوية والانتقام الجماعي، والإفلات من العقاب أصبحت جميعها عناوين يومية في منطقة باتت معزولة عن القانون والرحمة.

لكن وسط هذه العتمة، تبرز الديمقراطية لا كشعار سياسي مستهلك بل كضرورة وجودية، وأداة إنقاذ حقيقية لسوريا من الانهيار الكامل، فحين تفقد الدولة قدرتها على فرض القانون بالعدل وتتفكك المجتمعات بفعل الطائفية والتخوين، لا يبقى أمام السوريين سوى التمسك بمبادئ الديمقراطية كأرضية للحوار والمحاسبة والتوازن بين السلطات والمكوّنات.

الديمقراطية تعني أن لا سلطة فوق القانون، وأن لا طائفة تعلو على أخرى وأن دم الإنسان لا يُقاس بانتمائه الديني أو العشائري، تعني وجود مؤسسات تراقب وتحاسب، وتحفظ حقّ كل مكوّن في التعبير عن نفسه دون خوف من التصفية أو الإقصاء، وهي وحدها القادرة على تبريد الاحتقان الشعبي، ومنع تحوله إلى صراع دموي مفتوح لا رابح فيه.

لقد أثبتت التجربة السورية أن غياب الديمقراطية وإقصاء الآخر واحتكار القرار، هي الأسباب الجوهرية التي قادت البلاد إلى هذا المصير المظلم، واليوم ما يحدث في السويداء ليس معزولاً عن هذا السياق، بل هو تعبير صارخ عن نتائج غياب المؤسسات المدنية المنتخبة، وفقدان الثقة بين المواطن والسلطة.

المطلوب الآن ليس مجرد وقف مؤقت لإطلاق النار، بل إطلاق مسار سياسي محلي حقيقي يستند إلى ممثلين حقيقيين عن الناس، ويؤسس لحلول نابعة من الواقع لا مفروضة من فوق، الحوار الديمقراطي والعدالة الانتقالية وضمان الحريات، ليست ترفاً في لحظة الدم بل هي حجر الأساس في منع تكرار الكارثة.

هيئة التحرير

كارثة إنسانية في السويداء... المستشفيات تنهار بالتزامن مع سقوط مئات الضحايا بين قتيل وجريح

تعيش محافظة السويداء أوضاعاً صحية وإنسانية كارثية وغير مسبوقة، بعد الاقتتال بين الفصائل المحلية من جهة ومجموعات من عشائر البدو وقوات الحكومة الانتقالية من جهة أخرى، وسط انهيار تام في الخدمات الطبية والغذائية، وغياب أي استجابة رسمية أو دعم دولي فعّال.

وأفاد مصدر طبي لصحيفة "السوري"، أن الوضع الصحي في محافظة السويداء يتدهور بوتيرة متسارعة، حيث تشهد المستشفيات نقصاً حاداً في الكوادر الطبية والأدوية الأساسية، ما أدى إلى توقف الخدمات في أقسام حيوية مثل الإسعاف والعناية المشددة.

وأشار إلى أن المأساة تتفاقم مع انقطاع المياه بشكل كامل عن المستشفى الوطني في مدينة السويداء، مما دفع الأطباء والعاملين إلى إطلاق مناشدات عاجلة لإدخال المياه والطعام للمرضى المحاصرين داخل المشفى.

وكشفت المصدر الطبي عن تكدّس عشرات الجثث في حديقة المستشفى الوطني نتيجة عدم قدرة البرادات على استيعاب الأعداد المتزايدة من القتلى، في ظل تصاعد العمليات القتالية في محيط المدينة وامتدادها إلى الأحياء الشرقية والريف الشمالي.

ويأتي هذا الانهيار الصحي في وقت تستمر فيه أزمة المياه في أحياء مدينة السويداء لليوم السابع على التوالي، ما أجبر الآف العائلات على استخدام مياه غير صالحة للشرب أو انتظار صهاريج الإغاثة التي لا تصل بانتظام.

كما توقفت معظم الأفران في المدينة عن العمل بسبب نقص الوقود والكهرباء والماء، باستثناء فرن "الصحصاح" الذي يعمل بطاقة محدودة، ولا يغطي سوى جزء ضئيل من حاجة السكان اليومية، ما تسبب بأزمة طوابير خانقة وارتفاع كبير في أسعار الخبز.

وقد أودت المعارك بحياة عشرات المدنيين والمقاتلين من الطرفين خلال الأسبوع الأخير، إلى جانب تدمير عدد من المنازل والبنى التحتية، وتهجير مئات العائلات من قرى شمال وغرب المحافظة، وسط تقاعس المنظمات الدولية عن التدخل.

ومع تزايد الأوضاع سوءاً، أطلقت الهيئات الطبية والدينية في السويداء نداءات إنسانية عاجلة إلى المنظمات الإغاثية الدولية والهلال الأحمر للتدخل السريع، وإنقاذ ما تبقى من القطاع الصحي، وتوفير الطعام والماء للنازحين والمرضى والمصابين.

وتحذر مصادر ميدانية من أن استمرار التدهور قد يؤدي إلى انهيار تام في مؤسسات المدينة، خاصة في ظل الانقطاع التام للمياه، والنقص الحاد في الديزل والأدوية وانعدام الأمن.

ووجه الأطباء العاملين في المستشفى الوطني نداءً عاجلاً عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، ناشدوا فيه جميع الجهات المعنية بضرورة وقف جميع أشكال الاقتتال بشكل فوري، والسماح بإدخال المساعدات الطبية إلى المدينة دون تأخير.

وأكدوا أن "الوضع في المشافي، وخصوصاً في المستشفى الوطني، بلغ مرحلة كارثية بكل ما تعنيه الكلمة، في ظل النقص الحاد في الأدوية والكوادر والتجهيزات، وانقطاع المياه والكهرباء"، مشيرين إلى أن الكادر الطبي يعمل في ظروف قاسية تكاد تكون مستحيلة.

ودعا وزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو، الحكومة السورية الانتقالية إلى تحمّل مسؤولياتها في وقف الكارثة الإنسانية المتفاقمة، مشدداً على ضرورة محاسبة المتورطين في الجرائم التي ارتُكبت، بمن فيهم من ينتمون إلى مؤسسات الحكومة.

وقال روبيو، إن واشنطن تجري اتصالات مكثفة مع دمشق وعمان وتل أبيب لاحتواء "التطورات الخطيرة" في جنوب سوريا، داعياً إلى وقف فوري للقتال بين المكونات المحلية، ولا سيما بين أبناء الطائفة الدرزية وبعض العشائر.

وأكد الوزير أن "عمليات الاغتصاب وقتل الأبرياء التي كانت وما زالت تحدث يجب أن تنتهي فوراً"، معتبراً أن "استمرار هذه الجرائم يهدد وحدة سوريا ومستقبلها". وأضاف: "إذا أرادت السلطات السورية الحفاظ على فرصة لسوريا موحّدة، فعليها الإسهام الفعلي في إنهاء الكارثة ومحاسبة جميع المذنبين".

وفي السياق ذاته، قال المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا توماس باراك، إن البلاد تقف عند "مفترق طرق حاسم" نتيجة ما يحدث في الجنوب، مشيراً إلى أن الفصائل المتحاربة تقوّض سلطة الحكومة وتعطّل مظاهر النظام، وشدد على أن "لغة السلام والحوار يجب أن تسود للخروج من هذه الأزمة المعقدة".

تأتي هذه التصريحات الأميركية في وقت تتواصل فيه المعارك العنيفة في محافظة السويداء بين مسلحي العشائر والفصائل المحلية، وسط تحذيرات منظمات دولية من وقوع مجازر وتدهور إنساني غير مسبوق.

لغة التحريض والكراهية تهديد للنسيج المجتمعي السوري وتقويض للسلم الأهلي

تقرير/ حسن الشيخ

تصاعد خطاب الكراهية والتحريض مؤخراً على وسائل التواصل الافتراضية في سوريا الأمر الذي يشكل خطراً محدقاً بحالة السلم الأهلي والأمان، وخاصة مع استغلال احجدات الدول المعادية لهذا الأمر، وتجنيد المزيد من العملاء لزعزعة استقرار المنطقة من جديد.

وتنتشر على وسائل التواصل الافتراضي كم هائل من المنشورات التحريضية والعدائية والعنصرية التي يستخدمها أشخاص يستغلون الأحداث السورية لتغذية النزاعات وخلق موجة جديدة من التحريض والعنف بين مكونات وشرائح المجتمع السوري المتجانسة والمتعايشة.

وبهذا الصدد يقول المواطن سليمان علي: «الشعوب السورية باتت تدرك تماماً عواقب الانجرار للعنف والتحريض، وتدرك تماماً من يقف وراء هذه الممارسات فبعض الجهات المعادية تغذي المحرضين على وسائل التواصل الافتراضي الذي بات متاحاً للجميع، ولكن تلك الجهات تعمل بشكل منظم، ومدروس وعلى مدار الساعة بنشر الأخبار الكاذبة والتحريضية، وعلى سبيل المثال ما يحدث في محافظة السويداء الحبيبة، والعمل على التهويل، ونشر مقاطع القتل والقصف والعمليات العسكرية في هذا التوقيت الحساس الذي تمر به المنطقة».

وأضاف، «علينا في هذه المرحلة المفصلية التي تعيشها سوريا بأن نكون أكثر وعي وإدراك لمخاطر الانجرار الى حرب أهلية طاحنة لا تبقي ولا تذر ولن يكون فيها منصر إلا مخططات الأجندات المعادية، لذلك الوعي مطلوب بشدة في هذه المرحلة، والشعوب السورية مرت بتجارب عصيبة خلال السنوات المنصرمة من الأزمة السورية، وستكون أكثر وعياً وتجاوزاً للمرحلة الراهنة».

من جانبه أشار المواطن عبد العواد الى وجوب محاسبة من يقف وراء المنشورات التحريضية والقتل والدمار الذي يُراد من خلاله تدمير النسيج المجتمعي السوري وأنهى حديثه بالتأكيد على أن المجتمع السوري قادر على تجاوز كل ما يخطط له، ولكن يجب على الحكومة السورية الانتقالية تحمل مسؤوليتها في صنع التعايش والتآخي بين مكونات الشعوب السورية، وهذا الأمر يتطلب أن تكون أكثر انفتاحاً على جميع المكونات وخاصة مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية.

أتت على كل ما هو جميل، ولذلك نأمل بأن توجه الإدارة الذاتية الديمقراطية أجهزتها المختصة في ملاحقة كل من يحاول العبث بأمن بلادنا والسلم الأهلي الذي كان يضرب به المثل اقليمياً وعالمياً».

الإدارة الذاتية تستكمل تجهيز قافلة مساعدات إنسانية للسويداء وتطالب بممر آمن

الرئيس المشترك لهيئة الشؤون الاجتماعية والكادحين.

قال الرئيس المشترك لهيئة الشؤون الاجتماعية والكادحين في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا فاروق الماشي، إن الإدارة استكملت تجهيز قافلة مساعدات إنسانية وإغاثية مخصصة لسكان المحافظة، إلا أن القافلة لا تزال بانتظار تأمين ممرات آمنة تتيح وصولها إلى مستحقيها في ظل التدهور الأمني الخطير الذي تشهده المنطقة، في ظل تصاعد الكارثة الإنسانية التي تعصف بمحافظة السويداء جنوبي سوريا.

وأضاف في تصريح خاص لصحيفة "السوري"، أن القافلة التي جرى تجهيزها بالكامل على نفقة مؤسسات الإدارة، تضم مواد طبية وإغاثية عاجلة، وتأتي استجابة للنداءات المتكررة من داخل السويداء، وتعبيراً عن موقف إنساني.

وأشار، إلى أن هيئة الشؤون الاجتماعية والعمل وضعت جدولاً زمنياً لانطلاق المساعدات ووصولها إلى السويداء بمعدل أسبوع كحد أقصى، مضيفاً أن الإدارة الذاتية ستعمل على إرسال قوافل أخرى في حال توفر الممر الآمن نحو مدينة السويداء.

ودعا الرئيس المشترك لهيئة الشؤون الاجتماعية والكادحين في الإدارة الذاتية لتحييد الملفات الإنسانية عن النزاعات السياسية والعسكرية، بهدف تقليل الأضرار التي يتكبدها المدنيون، والعمل على إيصال الدعم العاجل إلى المناطق المنكوبة.

وتسعى الإدارة الذاتية حالياً إلى تأمين ممر إنساني يربط مناطق شمال وشرق سوريا بمحافظة السويداء، بما يضمن وصول المساعدات إلى مستحقيها، بحسب ما ذكره واعتبر أن إنشاء هذا الممر ليس فقط ضرورة إنسانية، بل أيضاً اختبار جدي لإرادة الفاعلين في الساحة السورية في احترام القانون الدولي الإنساني والحد من معاناة السكان المدنيين.

وأكد، أن الإدارة الذاتية على تواصل مع منظمات دولية وأطراف محلية وإقليمية لضمان عدم تسييس العملية الإغاثية، وعدم زج المساعدات في أتون الصراع الدائر، مشددة على أن الأولوية القصوى الآن هي إنقاذ الأرواح، وتوفير الحد الأدنى من مقومات الحياة للمدنيين في محافظة باتت تعاني من شلل في الخدمات وندرة في المواد الطبية والغذائية.

ويُشار إلى أن محافظة السويداء تعيش منذ أيام وضعاً إنسانياً بالغ الخطورة نتيجة اشتباكات متواصلة بين جماعات مسلحة وسقوط عدد كبير من الضحايا، في وقت تراجعت فيه قدرة المؤسسات الطبية والخدمية على تلبية الحد الأدنى من احتياجات السكان، ما دفع جهات عديدة إلى توجيه دعوات للإغاثة العاجلة والتدخل الدولي لوقف التدهور الإنساني.

وتُعد مبادرة الإدارة الذاتية واحدة من أولى المبادرات المعلنة من طرف فاعل سوري داخلي لمحاولة دعم محافظة السويداء المنكوبة، في مشهد يؤكد الحاجة إلى بناء جسور الثقة والتعاون بين مختلف المكوّنات السورية بعيداً عن النعرات الطائفية والقومية.

وقبل يومين أعلنت الإدارة الذاتية استجابتها لنداء أطلقه حكمت الهجري شيخ عقل طائفة الموحدين الدروز في سوريا حول ضرورة فتح ممر آمن تجاه مناطق شمال وشرق سوريا، كما أكدت الإدارة أنها بدأت بتجهيز قافلة مساعدات إنسانية لإرسالها إلى المحافظة.

المياه الملوثة في سوريا.. خطر صامت يهدد الإنسان والطبيعة في زمن الحرب والجفاف

في بلد أنهكته الحرب الممتدة لأكثر من عقد من الزمن، لم تقتصر آثار النزاع على الدمار والتهجير فحسب، بل امتدت لتطال أحد أكثر عناصر الحياة الأساسية: المياه. باتت سوريا اليوم تواجه أزمة مائية معقّدة، حيث اختلطت ندرة الموارد مع التلوّث البيئي الحاد، فانتشرت الأمراض، وتدهورت الأراضي الزراعية، وارتفعت نسبة الوفيات بسبب مياه غير صالحة للاستهلاك البشري. في هذا التقرير، نسلّط الضوء على حجم الكارثة الخفية التي تفرضها المياه الملوّثة على صحة الإنسان والنظام البيئي، ونستعرض أسبابها، تداعياتها، وجهود الاستجابة المحدودة في ظل تحديات اقتصادية وسياسية خانقة.

السياق العام: الحرب والمناخ يكشفان أزمة المياه

أدّت الحرب الممتدة منذ عام ٢٠١١ إلى تدمير واسع للبنية التحتية للمياه والصرف الصحي. اليوم، تعمل فقط نحو ٥٠ ٪ من أنظمة المياه والمعالجة في سوريا، مقارنةً بنحو ٩٨ ٪ قبل الحرب في المدن و٩٢ ٪ في المناطق الريفية

انخفاض هطول الأمطار وحدّة الجفاف، خاصة في شتاء ٢٠٢٤–٢٠٢٥ الذي يعتبر الأسوأ منذ ١٩٥٦، أدّى إلى أزمة مياه حادة في دمشق، إذ تقلّص إمداد ينبوع عين الفيجة – الذي يغذي نحو ٥ ملايين شخص بنسبة ٧٠ ٪ – إلى نسبة ضئيلة، ويُشغّل السكان مضخات خاصة ومياه ناقلة غير معقمة

تلوث ناتج عن الحرب والصناعة:

المصافي العشوائية، خاصة في شمال شرق سوريا كالحسكة ولمناطق النفط، سبّبت تسرب كميات هائلة من الهيدروكربونات السامة إلى الأنهار والقنوات، ومنها نهر جير زيرو الذي يلقّب بـ«نهر الموت»، مع تسجيل حالات إجهاض وتشوهات خلقية بين السكان المجاورين دراسة PAX توثّق وجود ما لا يقل عن ٥٣٠ تسرب نفطي، و٦٩٠ مجمّعاً لمرافئ مصافي، بالإضافة إلى ٢٢٧ كم ملوّث من الأنهار والقنوات، مما يؤثر مباشرة على الزراعة والمياه الصالحة للشرب

تلوث بكتيري وكيميائي:

توقف أكثر من ثلث محطات المضخّات بحلول ٢٠١٩، واضطرار السكان لاستخدام الآبار غير المعقّمة في مناطق مثل دير الزور والرقة، مما أدى إلى ارتفاع كبير في الأمراض المنقولة عبر المياه، مثل الكوليرا والتيفوئيد والتهاب الكبد A، وأمراض الإسهال خصوصاً عند الأطفال

في مناطق مثل الغوطة وريف دمشق، تجاوزت مستويات الأمونيا والـBOD والمعادن الثقيلة (مثل الكروم والرصاص) حدود المعايير الصحية بمرات عديدة، وبعض الآبار بلغت مستويات الرصاص ٤ إلى ٦ أضعاف الحدّ الآمن

تدهور بيئي وصحي أعمق:

في الشمال الغربي سُجّلت تراكمات للزنبق والزرنيخ والتلوّث بالمعادن الثقيلة نتيجة القصف والصراع وانتشار النفايات غير المعالجة، مما يهدد مستقبل الزراعة وصحّة السكان

ظهور مكبات النفايات المفتوحة مع تراكم أكثر من ٨٥٠ طن يومياً دون معالجة، وأشعال حرق النفايات الملوّثة، أدّت إلى تصدير الملوثات إلى الهواء والتربة والمياه الجوفية

النتائج الصحية والاجتماعية

تفشّي وباء الكوليرا منذ سبتمبر ٢٠٢٢ في مناطق الشمال والشمال الشرقي، وصل إلى أكثر من ١٣,٠٠٠ حالة مشتبه بها، و٦٠ وفاة مؤكدة، مرتبطة باستخدام مياه نهري الفرات الملوّثة، وغسيل الخضار منها. الإسهال الحاد والتهاب الكبد والتيفوئيد حَدّدوا كمؤشرات خطيرة للتلوث المتعدد المصادر

ارتفع معدل الإسهال الحاد بنسبة تصل إلى ٤٧ ٪ في بعض البيئات، مع انتشار حشرات جلدية مثل الجرب والقمل بسبب ضعف البنية الصحية في المخيمات والمناطق النازحة، التي تعتمد على مياه ناقصة النظافة ومحطات صرف غير كافية

التأثير على الطبيعة والزراعة

اعتماد حوالي ٧٠ ٪ من الأراضي الزراعية على مياه ملوثة أو غير كافية بعدما تعرّضت أنظمة الري للتدمير، فتعطّلت الأمن الغذائي محلياً، وزادت معدلات الفقر الغذائي

التسمّم بالنفط والمعادن الثقيلة تُقلّل من جودة التربة والمحاصيل: ألوان الحيوانات النادرة، وفقدان الإنتاجية، والصوف كما وثّقت شهادات السكان المحليين.

التحديات والعجز في الاستجابة

ضعف الإطار القانوني لإدارة الموارد المائية، مركزية نادرة، وقصور في تنفيذ السياسات تجعل التنظيم البيئي شبه مستحيل، فيما المؤسسات البيئية تنهار مع التشرذم الإداري وفقدان الكوادر الفنية

نقص التمويل الدولي للمشاريع الصحية والمائية: نسبة مخصصة لبنية WASH لا تتجاوز ٤-٨ ٪ من الاستجابة الإنسانية في بعض السنوات، مما يزيد من تفاقم الأزمة الصحية بينيًا واجتماعيًا.

توصيات عاجلة

استعادة وصيانة محطات المياه ومعالجة المياه، خصوصاً معالجة مياه الصرف الصحي قبل تصريفها، للحد من انتشار الأمراض.

إبطال عمل المصافي العشوائية أو تنظيمها ومراقبة النفايات الصناعية، خاصة في مناطق شمال شرق وريف حمص.

دعم مشاريع محلية لرصد جودة الماء، كما بدأت مبادرات شبابية محلية في شمال شرق سوريا باستخدام أدوات مراقبة بيئية

تخصيص تمويل دولي موجه وفعّال لتوسيع خدمات WASH في مخيمات النازحين والمناطق الريفية المتضررة.

دعم أبحاث بيئية مستقلة تشارك علماء سوريين في تقييم التلوّث على المدى الطويل وتأثيره على الأمن الغذائي والصحي.

أدى تآكل البنية التحتية للمياه والصرف الصحي تحت وطأة الحرب والجفاف إلى أزمة بيئية وإنسانية مزمنة: مياه شرب ملوّثة بالكائنات الدقيقة والمواد السامة، أمراض وكوارث صحية بين السكان، وتلوّث يهدد الزراعة والنظم البيئية. دون استجابة عاجلة ومنهجية، فإن الآثار طويلة الأمد ستطال الجيل القادم وتعيق عملية التعافي والتطوّر في سوريا.

كيف يؤثر الذكاء الاصطناعي على عقل الإنسان؟

تشهد العالم في السنوات الأخيرة انتشاراً متسارعاً لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، ما أثار تساؤلات حول تأثيره على القدرات الذهنية للبشر. يرى بعض الخبراء أن الخطر الحقيقي للذكاء الاصطناعي ليس في أنه سيستولي على وظائفنا، بل في احتمال أن نعتمد عليه، لدرجة تضمر معها مهاراتنا العقلية. بعبارة أخرى، قد لا يستبدلنا الذكاء الاصطناعي مباشرة، لكنه قد يجعلنا نعطّل أدمغتنا عن العمل إذا اتكلنا عليه كثيراً.

هل يُقلل الذكاء الاصطناعي من اعتماد الإنسان على التفكير؟

تراجع التفكير النقدي بسبب الاعتماد المفرط

يُحذّر باحثون من أن الإفراط في استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي قد يُقلل اعتماد الإنسان على التفكير النقدي وحل المشكلات بنفسه. ووجدت دراسة حديثة أجرتها شركة «مايكروسوفت» وجامعة كارنيغي ميلون الأميركية، أن الموظفين الذين وثّقوا بدقة مساعدات الذكاء الاصطناعي في العمل بدأوا يفكرون بشكل أقل نقدياً في نتائج الدراسة، وكلما زاد اطمئنان الشخص إلى قدرة الأداة الذكية، قلّ تدخله العقلي في مراجعة ما تقدمه من حلول، ما يُنذر بخطر «ضمور» مهارات التفكير المستقل على المدى البعيد، وفق موقع «لايف ساينس» العلمي.

الذكاء الاصطناعي بوصفه امتداداً للعقل وليس بديلاً عنه

مع ذلك، يُشير بعض الخبراء إلى أن أتمتة المهام الذهنية الروتينية باستخدام التقنيات ليست أمراً جديداً تماماً، بل قد يكون مفيداً إذا استُخدم بحكمة، فالاستعانة بوسائل خارجية لتخزين المعلومات وتذكّرها ممارسة قديمة (مثل تدوين الملاحظات) مكّنت البشر من التركيز على مهام أكثر تعقيداً.

وينطبق الأمر نفسه على أدوات الذكاء الاصطناعي الحديثة، إذ يُمكن لهذه التقنيات أن تعمل بوصفها امتداداً للعقل البشري يُساعده في جمع المعلومات، وتذكُّر التفاصيل التي قد يغفلها الإنسان، ومن ثم تحرير الذهن لأداء مهام فكرية أعلى، وفق مجلة «وايرد» الأميركية المعنية بقضايا التكنولوجيا.

هل يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي إلى الكسل العقلي؟

التأثير على المهارات اللغوية والإبداعية

يُحذّر متخصصون في علم النفس والتربية من أن الاعتماد المستمر على الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى نوع من «الكسل العقلي» أو التراخي الذهني؛ إذ يميل البعض إلى ترك المهمة الفكرية للآلة بالكامل، ما يُقلل من جهدهم الشخصي في التفكير والتعلّم. على سبيل المثال، ذكر أحد الصحافيين أنه اعتمد على «شات جي بي تي» لصياغة رسائل بالبريد الإلكتروني بلغة أجنبية، ولاحظ مع الوقت تراجُع قدرته على التعبير بنفسه بتلك اللغة. وقد علّق عالم النفس روبرت ستيرنبرغ محذراً: «إذا لم تستخدم قدرتك على الإبداع فستبدأ هذه القدرة في التلاشي».

التراجع في القدرات والمهارات لدى الطلاب

وبالمثل، تُشير لويزا دهماني، عالمة الأعصاب في مستشفى ماساتشوستس العام في الولايات المتّحدة، إلى أن أدوات مثل أنظمة الملاحة «دي بي إس» والنماذج اللغوية الذكية «تجعلنا كسالى إدراكياً»، موضحةً أنه رغم إمكانية استخدامها بوعي، فإن أغلب الناس سيسلكون الطريق الأسهل، ويدعون الجهاز يفكر عنهم، وفق ما نقله موقع «فيوتشوريزم» المهتم بالتكنولوجيا.

في السياق نفسه، ينبّه خبراء التربية إلى أن استخدام الذكاء الاصطناعي بوصفه حلّاً فورياً للمهمات الصعبة قد يحرم الطلاب من تطوير مهاراتهم الذهنية على المدى الطويل. فقد وجد الباحثون أن الطلاب الذين يلجأون باستمرار إلى أدوات مثل «شات جي بي تي» لإنجاز واجباتهم يظهرون اعتماداً مفرطاً عليها وتراجعاً تدريجياً في مهارات التفكير والتحصيل الدراسي، مقارنةً بمن يؤدون مهامهم بأنفسهم. ويُحذّر المختصون من أن الاتكال على الذكاء الاصطناعي بديلاً للعمل الذهني -بدلاً من كونه مكملاً له- قد يصعّب على الطالب لاحقاً التعامل مع التحديات المعقدة بشكل مستقل، وفق شبكة «يورونيوز».

ما أثر الاستعمال المستمر للذكاء الاصطناعي على الذاكرة والانتباه؟

تأثير الذكاء الاصطناعي على الذاكرة البشرية

للذكاء الاصطناعي قدرةٌ على دعم الذاكرة البشرية بطرق إيجابية؛ فهو يُساعدنا على تسجيل المواعيد والمهام، وتذكّر المعلومات بسهولة، مثلما تفعل تطبيقات التقويم والمذكّرات في الهواتف الذكية، وفق مجلة «وايرد».

من ناحية أخرى، يُحذّر بعض علماء الأعصاب من أن إهمال تمرين الذاكرة والاعتماد الدائم على الأجهزة قد يضعف قدرتنا على التذكّر مع مرور الوقت. يقول البروفسور أوليفر هاردت، من جامعة مكغيل الكندية: «بمجرد أن تتوقف عن استخدام ذاكرتك، فإنها ستزداد سوءاً»، مشدداً على أن الراحة والسهولة «لهما ثمن»، وأن القيام ببعض المهام ذهنياً دون مساعدة، يعدّ تمريناً مفيداً للدماغ. ويشير هاردت إلى أن من يعتمد على نظام الملاحة «جي بي إس» لفترات طويلة قد يُعاني من تراجع في مهارات التذكّر المكاني لديه بمرور الوقت، حسبما أفاد تقرير لصحيفة «الغارديان» البريطانية.

كيف يؤثر الذكاء الاصطناعي على التركيز والانتباه؟

بالنسبة للانتباه، تؤدي التقنيات الرقمية الحديثة -ومنها تطبيقات الذكاء الاصطناعي- إلى تشتّت التركيز وضعف القدرة على الانتباه، وذلك بسبب التنبيهات المستمرة وسهولة التنقل بين المهام والمحتويات. وقد وجدت أبحاث علمية أن متوسط مدة التركيز لدى الفرد انخفض من نحو دقيقتين ونصف الدقيقة قبل عقدين، إلى أقل من دقيقة في السنوات الأخيرة، وفق تقرير آخر لـ«الغارديان».

ولا شك في أن هذا التراجع في التركيز يؤثر سلباً على الذاكرة أيضاً، لأن تكوين ذكريات متينة يتطلّب قدراً كافياً من الانتباه أثناء التعلّم أو وقوع الأحداث. من هنا، فإن الاعتماد المفرط على الأجهزة لتذكيرنا بكل شيء، وتقسيم انتباهنا باستمرار بين عدة مهام، قد يُضعف قدرتنا على ترسيخ المعلومات في الذاكرة طويلة المدى.

أنس مخلوف يعود إلى نادي المجد مدرباً لفريق الرجال بعد مسيرة لامعة كلاعب ومدرب

أعلن نادي المجد الدمشقي عن تعيين الكابتن أنس مخلوف مدرباً لفريق الرجال بعد صعود الفريق إلى الدوري السوري الممتاز، في خطوة تعكس الثقة الكبيرة بخبرته الفنية ومسيرته الغنية كلاعب ومدرب.

ويعد أنس مخلوف، المولود في دمشق عام ١٩٧٣، من أبرز الأسماء في تاريخ الكرة السورية، حيث لمع نجمه منذ صغره بفضل مهاراته التهديفية وقدراته البدنية العالية، التي مكنته من اختراق الدفاعات وتسجيل الأهداف بثقة، منذ بداياته مع فئة الأشبال وحتى وصوله لفئة الرجال في نادي المجد.

وبدأت مسيرته الكروية عام ١٩٨٨ مع نادي المجد، وتدرج في جميع فئاته حتى أصبح من أعمدته الأساسية، الأمر الذي لفت أنظار القائمين على المنتخبات الوطنية، لينضم إلى المنتخب الأولمبي ثم منتخب الرجال في مطلع التسعينات. وفي عام ١٩٩٦، بدأ تجربته الاحترافية في روسيا، حيث لعب لأندية كليريا سفيتتوف (سمارا)، وشينيك (ياراسلاف)، وروبين (كازان) حتى عام ٢٠٠١، قبل أن يعود إلى نادي المجد عام ٢٠٠٢ ويعلن اعتزاله لاحقاً.

وبعد الاعتزال، اتجه مخلوف إلى التدريب، حيث شارك في العديد من الدورات التأهيلية في سوريا وخارجها، وحصل على الشهادات التدريبية الآسيوية (C) في سلطنة عمان (٢٠٠٦)، و(B) في سوريا (٢٠١٠)، و(A) في دمشق (٢٠١٢)، إلى جانب دورات تخصصية متقدمة في دول مثل إيطاليا وروسيا والبرتغال وقطر والكويت.

وخلال مسيرته التدريبية تولى مهام فنية في عدد من الأندية المحلية والعربية، أبرزها: الجيش، تشرين، الوثبة، حطين، المجد، الطلبة العراقي، السلام زغرتا اللبناني، وصحار العماني، كما أشرف على منتخبات وطنية بمختلف الفئات، أبرزها منتخب سوريا الأول، ومنتخب الشباب، والمنتخب العسكري.

ومن أبرز إنجازاته كمدرب، وصافة الدوري السوري مع حطين (٢٠٢٤)، المركز الثالث مع الطلبة العراقي (٢٠٢٣)، تتويج الجيش بالدوري وكأس الجمهورية (٢٠١٤–٢٠١٥)، المركز الثالث في بطولة العالم العسكرية مع منتخب سوريا (٢٠١٦)، وصافة بطولة غرب آسيا مع منتخب الناشئين (٢٠٠٩)، والتأهل إلى تصفيات ونهائيات أولمبياد لندن مع المنتخب الأولمبي (٢٠١٢).

ويُعوّل نادي المجد على خبرة أنس مخلوف الكبيرة لتحقيق حضور قوي في دوري المحترفين هذا الموسم، خاصة مع سمعته كمدرب قادر على بناء فرق تنافسية وتحقيق نتائج متميزة.

مانشستر يونايتد على حافة الانهيار.. فوضى إدارية واستعدادات مرتبكة قبل الموسم الجديد

بينما يوشك الموسم الجديد من الدوري الإنجليزي الممتاز على الانطلاق، تزداد المؤشرات المقلقة بشأن مانشستر يونايتد، الذي يبدو وكأنه لم يخرج بعد من حالة التخبّط وعدم الاستقرار التي لازمته في المواسم الأخيرة. وعلى الرغم من تعيين روبن أموريم مديرًا فنيًا على أمل تدشين مشروع جديد يعيد الهيبة المفقودة للنادي العريق، فإن ما يحدث داخل أروقة «أولد ترافورد» لا يعكس حتى الآن أي تحوّل جذري يُذكر.

أموريم، الذي لم ينته بعد من إعادة بناء الفريق، يواجه صيفًا مليئًا بالعثرات. من ناحية التعاقدات، لم ينجح النادي سوى في ضم برايان ميبومو بعد مفاوضات مطولة استغرقت أكثر من شهر، إضافة إلى ماتيوس كونيا من وولفرهامبتون بعد تفعيل الشرط الجزائي الباهظ البالغ ٦٢,٥ مليون جنيه إسترليني، وهو مبلغ يمثل عبئًا واضحًا على ميزانية النادي المنهكة أصلًا بفعل الديون التي تخطت حاجز المليار جنيه إسترليني. وما زاد الطين بلّة هو تفضيل الموهوب ليام ديلاب الانتقال إلى تشيلسي، رغم محاولات يونايتد لضمه.

وفي الوقت الذي تتجه فيه معظم الأندية إلى استقرار فني وتخطيط استراتيجي قبل انطلاق الموسم، يعيش مانشستر يونايتد حالة من التوتر الداخلي. خمسة من لاعبي الفريق الأساسيين—راشفورد، غارناتشو، سانشو، مالاسيا وأنتوني—يتدربون بشكل منفصل في الساحة الخامسة مساءً، بعد انتهاء الحصة التدريبية الجماعية. السبب المعلن هو رغبة هؤلاء اللاعبين في الرحيل، لكن الطريقة التي يُدار بها الملف توحي بفقدان السيطرة. مشهد اللاعبين وهم يدخلون إلى مركز كاريغتون متأخرين، كأنهم يُعاقبون على التمرد، يثير تساؤلات حول طبيعة العلاقة داخل الفريق.

يُضاف إلى هذا المشهد الضبابي، ما كشفه أموريم في تصريحاته الأخيرة من استياء واضح بسبب بطء تحركات الإدارة في سوق الانتقالات. ومع تبقّي أقل من شهر على إغلاق نافذة الانتقالات الصيفية، وتحديدًا قبل موقعة الافتتاح أمام آرسنال، فإن الفريق لم ينجز سوى صفقتين، ما يؤكد أن مشروع إعادة البناء لا يزال في بدايته، إن لم يكن يتردّى.

فشل رياضي ومؤشرات سلبية

بعيدًا عن التخبط في التعاقدات، يعاني النادي من تركة ثقيلة على الصعيد الرياضي. فقد خسر نهائي الدوري الأوروبي أمام توتنهام في بلباو، وأنهى الموسم في المركز الخامس عشر بالدوري—وهو الأسوأ في تاريخه الحديث—برصيد ٤٢ نقطة فقط وفارق أهداف سلبي بلغ -١٠. وكما وصف اللاعب السابق كريستيان إريكسن، الذي رحل هذا الصيف: «لو لم يكن لدينا برونو فرنانديز، لربما كنا الآن في دوري الدرجة الأولى.»

وبالفعل، برونو فرنانديز هو الاستثناء النادر في هذا الفريق المتهالك. وعلى الرغم من تلقي النادي عرضًا ضخمًا بقيمة ١٠٠ مليون جنيه إسترليني من الهلال السعودي للتخلي عنه، فإن الإدارة اختارت التمسك به. لكن هل هذا القرار حكيم بالنظر إلى عمره الذي سيبلغ ٣١ عامًا قريبًا، في ظل أوضاع مالية متدهورة؟ في ظل غياب مدير فني سابق (تن هاغ)، ومدير كرة مستقيل (دان أشورث)، باتت القرارات تُتخذ في سياق من الارتباك وتضارب الأولويات.

إدارة متخبطة وقرارات غير مفهومة

يبدو أن السير جيم راتكليف، الذي يقود الآن مشروعًا لإعادة هيكلة النادي، مصرّ على فرض سياسة تقشفية تطال حتى الموظفين، حيث سيُخفض عدد العاملين الذين يتجاوز عددهم ١١٠٠. ورغم التعاقد مع جيسون ويلكوكس بصفته خليفة لدان أشورث، فإن الأداء في سوق الانتقالات حتى الآن لا يعكس أي تحوّل نوعي. بالعكس، يبدو أن مانشستر يونايتد يدخل أغلب المفاوضات من موقع ضعف، خاصة مع تسريب نوايا الاستغناء عن بعض اللاعبين، ما يخفض قيمتهم السوقية ويُفقد النادي أوراق الضغط.

يأمل أموريم في التعاقد مع عناصر قادرة على تطبيق فلسفته التكتيكية المتمثلة في ٣-٤-٣، مستفيدًا من غياب البطولات الأوروبية هذا الموسم. لكن حتى هذه الميزة النسبية قد تضيع إذا لم تتوفر له الأدوات المناسبة. إصابة الحارس الأساسي أونانا، وغيابه عن جولة التحضيرات في الولايات المتحدة، تعمّق من الإحباط الساند.

ماذا بعد؟

في ظل كل هذه الفوضى، لا يبدو أن مانشستر يونايتد في طريقه إلى التعافي القريب. فكل خطوة إلى الأمام تُقابل بخطوتين إلى الخلف: مشكلات في التعاقدات، تمرد داخلي، إدارة مُرتبكة، وقاعدة جماهيرية بدأت تفقد صبرها. حتى ولو كان بقاء فرنانديز قرارًا منطقيًا من الناحية الفنية، فإن البيئة العامة المحيطة بالنادي لا تساعد على بناء فريق منافس.

التحدي الأكبر أمام أموريم ليس فنيًا فقط، بل إداري ونفسي. فكيف له أن يزرع الانضباط والحافز في مجموعة أنهكها التخبط؟ وكيف يمكن لإدارة راتكليف أن تُقنع الجميع بأنها تملك خطة بديلة بالفعل، لا مجرد وعود إنشائية؟

في النهاية، تبقى الحقيقة الأهم: مانشستر يونايتد لا يزال غارقًا في دوامة من الفوضى، وقد لا يكون الموسم الجديد سوى حلقة جديدة في مسلسل طويل من الإخفاقات، ما لم يحدث تحول جوهري في الأسابيع القليلة المقبلة.

سياسي سوري: العلاقات الإقليمية والدولية لسوريا الجديدة تضع الحكومة الانتقالية في اختبار

حاوره/ مجد محمد

أكد مرهف العزيز إن هذا المرحلة تتطلب عقلانية سياسية، ومهارة دبلوماسية لإعادة تموضع الدولة دون الانزلاق إلى التبعية أو العزلة، وبين التطلعات الشعبية والضغوط الإقليمية، تظل قدرة الحكومة الانتقالية على رسم سياسة خارجية متوازنة هي مفتاح الاستقرار الداخلي والانفتاح الدولي في آن واحد.

ربما لا تزال ملامح سوريا الجديدة غير واضحة بالكامل، لكن ما يبدو مؤكداً أن علاقاتها الإقليمية والدولية لن تعود كما كانت، فالتحدي الأكبر لن يكون فقط في إعادة الإعمار أو إصلاح الداخل، بل في بناء توازنات خارجية جديدة تضمن السيادة والاستقلال، دون استعداء أحد أو الارتهان لأحد، سوريا بعد التغيير أمام فرصة تاريخية لإعادة تموضعها في محيطها العربي والدولي، شرط أن تحكمها رؤية سياسية واقعية، وخطاب طمأنة، وإرادة وطنية مستقلة، ومشاركة جميع اطياف الشعب في بنائها دون إقصاء.

وبهذا الخصوص عقدت صحيفتنا السوري حواراً مطولاً مع الأستاذ يونس جميل، عضو حزب التقدمي السوري ودار الحوار التالي:

***برأيكم، هل الانفتاحات العربية الأخيرة على دمشق تعكس تحولاً حقيقياً في الموقف العربي، أم أنها مجرد خطوات تكتيكية؟**

الانفتاحات العربية الأخيرة على حكومة دمشق المؤقتة بعد سقوط نظام الأسد، بات واضحاً أن الانفتاح العربي الذي بدأ قبل أعوام لم يكن مجرد خطوة رمزية، بل كان تمهيداً لإعادة صياغة موقع سوريا الإقليمي ضمن توازنات جديدة، هذا الانفتاح أسهم بشكل مباشر في إعادة دمج سوريا ضمن المحيط العربي، لكنه في الوقت ذاته غير من طبيعة علاقاتها مع الحلفاء التقليديين، خصوصاً إيران وروسيا، فعلى الرغم من أن طهران وموسكو شكلتا عمقاً استراتيجياً للنظام السابق، إلا أن مرحلة ما بعد سقوطه شهدت تراجعاً نسبياً لنفوذهما، نتيجة تغير المعادلات الداخلية، ورغبة قوى جديدة مدعومة عربياً في إعادة بناء الدولة على أسس أكثر استقلالية عن المحاور الخارجية، فالانفتاح العربي منح القوى الوطنية فرصة للتحرك في بيئة أقل تبعية، ما ساهم في تنويع الشراكات الخارجية لسوريا، وفتح الباب أمام حوارات توازن جديدة لا تضع سوريا في خانة الملحق بأي محور، بل كدولة ذات سيادة تسعى لإعادة تموضعها على الخارطة الإقليمية بمسافة متساوية من الجميع.

***كيف تنظر دمشق إلى هذا الانفتاح؟ هل هو فرصة لتعزيز مكانتها؟**

حكومة دمشق الجديدة تنظر إلى الانفتاح العربي على أنه فرصة ثمينة لإعادة التموضع الإقليمي لسوريا بعد سنوات من العزلة والحرب، هذا الانفتاح يقرأ داخل

أروقة الحكم كنافذة استراتيجية لاستعادة دور سوريا الطبيعي في محيطها العربي، بعيداً عن حالة الاستقطاب الحاد التي وسمت المرحلة السابقة، وبالنسبة للحكومة الجديدة، فإن هذه العلاقات ليست فقط رمزية أو سياسية، بل يعول عليها في إنعاش الاقتصاد، والمساهمة في إعادة الإعمار، وفتح قنوات دعم لملف عودة اللاجئين، وكلها قضايا ملحة على الطاولة السورية، لكن في الوقت نفسه، ينظر إلى هذا الانفتاح بوعي حذر، فالحكومة المؤقتة تدرك أن بعض الأطراف العربية قد تربط المساعدات أو الانخراط الكامل بإصلاحات داخلية أو إعادة التوازن في علاقات سوريا مع أطراف إقليمية كإيران، وبالمحصلة ترى دمشق الجديدة في هذا الانفتاح فرصة لتعزيز مكانتها كدولة محورية في الإقليم، شرط أن يتم ذلك دون المساس بسيادتها أو فرض أجندات خارجية تعيد إنتاج الهيمنة بأشكال جديدة.

***في ظل سوريا الجديدة، هل هناك دور ايراني في سوريا يثير قلق اسرائيل؟**

نعم، حتى بعد سقوط النظام السوري، لا يزال الدور الإيراني في سوريا الجديدة يثير قلقاً كبيراً لدى إسرائيل، وإن كان هذا الدور قد تغير شكله وتكتيكاته، فإيران التي كانت ترتكز سابقاً على تحالف وثيق مع النظام، تحاول الآن الحفاظ على مكاسبها الاستراتيجية عبر أدوات غير رسمية، مثل شبكات النفوذ المحلية، والميليشيات، والوجود الاقتصادي والديني، خصوصاً في المناطق الحدودية وفي محيط دمشق، وبالنسبة لإسرائيل، مصدر القلق لم يكن فقط النظام بحد ذاته، بل البنية العسكرية والأمنية التي وفرت لإيران غطاء للتموضع في سوريا، ومع تحول المشهد السياسي، تخشى تل أبيب أن يعيد الإيرانيون إنتاج نفوذهم ضمن معادلات جديدة، سواء من خلال شراكات مع قوى محلية، أو عبر حضور ثقافي واقتصادي طويل الأمد يصعب استئصاله بسهولة، ورغم أن الحكومة السورية الجديدة قد لا تكون على وفاق كامل مع السياسات الإيرانية، إلا أن ضعف مؤسسات الدولة في مرحلة الانتقال، والانشغال بإعادة الإعمار، قد يتيح لطهران هامش مناورة كافي للحفاظ على بعض مواقعها، لذلك يمكن القول إن إسرائيل ترى في إيران ما بعد النظام تهديداً من نوع مختلف، أقل صخباً، وأكثر اختراقاً ودهاءً، ما قد يجعل المواجهة معها أكثر تعقيداً وعمقاً مما كانت عليه في زمن النظام السابق.

***هل يمكن أن تستغل دول إقليمية أو قوى أخرى أي تراجع روسي محتمل لتوسيع نفوذها في سوريا؟**

بالتأكيد، فبعد سقوط النظام السوري روسيا لازالت موجودة في سوريا حتى الآن، وأي تراجع في النفوذ الروسي نتيجة انشغال موسكو بحرب أوكرانيا وتبعاتها الدولية وسقوط نظام الأسد، تبدو الساحة السورية مفتوحة أمام أطراف إقليمية ودولية لملء الفراغ أو توسيع حضورها، إيران بطبيعة الحال ستكون أول من يسعى لتعزيز وجوده، لتعزيز علاقتها مع الحكومة السورية المؤقتة الجديدة خاصة عبر شبكات نفوذ محلية بنيت خلال سنوات الحرب، تركيا أيضاً تمتلك مصالح مباشرة، لا سيما في الشمال السوري، وقد تحاول فرض وقائع ميدانية جديدة تحت غطاء أمني أو إنساني، كما أن دولاً عربية، خصوصاً الخليجية، قد ترى في هذا التراجع فرصة لإعادة ترتيب التوازن داخل سوريا عبر دعم قوى جديدة معتدلة وقريبة من المزاج العربي، أما القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، فقد تسعى لتثبيت مناطق نفوذها، خاصة في الشرق السوري، إما كأداة ضغط على طهران، أو كورقة تفاوض على طاولة التسويات الكبرى، الفراغ الروسي في مرحلة ما بعد النظام لن يبقى بلا بدائل، لكنه سيخلق ساحة تنافس معقدة، وقد يتحول إلى معركة نفوذ ناعم تستثمر فيها الدول أدوات الاقتصاد والإعمار، وحتى الدين والتعليم، لترسيخ حضورها، ما يجعل المرحلة المقبلة مرهونة بقدرة الحكومة السورية الجديدة على تحقيق توازنات دقيقة تمنع الانزلاق إلى تبعية جديدة.

***مؤخراً القصف الإسرائيلي لقلب دمشق، هذا التمادي جاء نتيجة عدم وجود قوى دولية عظمى في المنطقة؟**

القصف الإسرائيلي لدمشق بعد أحداث السويداء ليس مجرد رد عسكري، بل هو مناورة استراتيجية تضع خطوطاً حمراء جديدة تفرضها إسرائيل على الحكومة السورية الجديدة، في الوقت الذي تتطلع فيه دمشق إلى الاستقرار الداخلي وإعادة الإعمار، أدت التوترات المجتمعية وغياب مؤسسات الدولة الفاعلة إلى إعلان إسرائيل نفسها كحارس أو وسيط في بعض النزاعات المحلية، وهو ما يعقد مهمة الحكومة في ترسيخ هويتها وسيادتها، ولا يمكننا نكران فشل الحكومة في السيطرة على فصائلها التي ارتكبت اغلاطاً كبيرة في السويداء مع وعود زائفة في محاسبتهم كما فعلوا في الساحل السوري، والذي حتى اللحظة لم يتم محاسبة اي شخص، وبالتالي يمكن القول إن القصف الإسرائيلي الأخير لقلب دمشق يعكس حالة فراغ أو ضعف في الردع الدولي، ونتيجة مباشرة لغياب أو انشغال القوى الدولية الكبرى، خاصة روسيا والولايات المتحدة، عن لعب دور فاعل في ضبط التوازنات داخل سوريا.

***ختاماً، كيف يمكن للحكومة الانتقالية طمأنة المجتمع الدولي، بما فيه إسرائيل، بأنها لا تمثل تهديداً؟**

طريق الطمأنة يبدأ من تغيير حقيقي في السلوك السياسي والأمني للحكومة الانتقالية، والالتزام بالشرعية الدولية، وخلق بيئة شفافة تعيد تعريف سوريا كدولة وطنية مستقلة، لا كساحة نفوذ إيراني أو روسي أو تركي أو غيرهما، فيمكن ان تقوم بإعلان سياسة خارجية متوازنة وغير عدائية، مثل إصدار بيان واضح يؤكد التزام الحكومة الجديدة بمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، واعتماد سياسة خارجية قائمة على السلام الإقليمي والتعاون الدولي، دون اصطفافات أيديولوجية حادة، وتقديم ضمانات أمنية عبر قنوات دولية، مثل التعاون مع الأمم المتحدة أو جهات إقليمية موثوقة لتوقيع اتفاقيات أمنية أو ترتيبات تمنع استخدام الأراضي السورية كمنصة لتهديد دول الجوار، خصوصاً إسرائيل والأردن ولبنان وتركيا، وإعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية، مثل تفكيك البنى المرتبطة بالقوى الأجنبية، ودمجها ضمن جيش وطني خاضع لقيادة مدنية شفافة، هذه خطوة مهمة لكسب الثقة الإقليمية والدولية، وضبط الحدود ومنع تهريب السلاح، لفرض رقابة صارمة على الحدود لمنع انتقال الأسلحة والمقاتلين إلى خارج سوريا، خاصة إلى مناطق حساسة كجنوب لبنان أو الجولان، مما يطمئن إسرائيل بأن الخطر العابر للحدود قد انتهى، والانفتاح على المبادرات العربية والدولية للسلام، كالمشاركة النشطة في مبادرات السلام الإقليمية، كالتطبيع العربي، أو دعم مسار حل الدولتين في فلسطين، يعطي صورة عن دولة مسؤولة تتجه نحو الاندماج لا التصعيد.

المرأة وصناعة القرار.. بين التحديات المجتمعية ومتطلبات التمكين

تواصل المجالس والمراكز المتخصصة في قضايا المرأة جهودها الرامية إلى النهوض بالمرأة وتعزيز مشاركتها في مختلف مجالات الحياة وعلى رأسها الحياة السياسية، حيث تسعى هذه المؤسسات إلى كسر القيود المفروضة عليها نتيجة لعادات وموروثات لا تمت إلى الأحكام والتعاليم الدينية بصلة بل تستند إلى مفاهيم متعصبة ومتشددة لا أساس لها من الشرع الصحيح، وإنما تعبر عن أهواء البعض ومعتقداتهم الخاصة ونظرتهم المحدودة للحياة.

وتُعد قضية مشاركة المرأة في الحياة السياسية قضية شاملة لا تقتصر على جانب معين فهي تبدأ من حقها في التصويت في الانتخابات، وصولاً إلى حقها في الترشح لتمثيل الشعب في المجالس النيابية والبلدية وتولي الحقائب الوزارية.

ولكي تتمتع المرأة بقدر فعال من المشاركة السياسية لا بد من مراعاة عدة اعتبارات أولها الجانب التعليمي والثقافي، إذ يجب تعزيز تعليم المرأة وتمكينها من مواصلة تحصيلها العلمي حتى أرفع الدرجات وعدم الاكتفاء بتعليم محدود، حيث أن قلة التعليم غالباً ما تقترن بالزواج المبكر الذي يحد من فرصها ويؤثر سلباً على صحتها العامة والإنجابية ويمنعها من استكمال مشوارها التعليمي، بسبب ما ينتج عنه من مشكلات أسرية واجتماعية تؤثر على صفاء فكرها وقدرتها على التفرغ للعلم.

وتعتبر قضية تعليم المرأة إحدى القضايا الأساسية في عملية التنمية بشكل عام وليس فقط في الجانب السياسي، وقد أكدت المواثيق الدولية والدساتير الوطنية على أهمية ترسيخ هذا الحق وتعزيزه باعتبار أن العلم هو حجر الأساس لتقدم المجتمعات، لكن ما زال هناك من يرى أن مكان المرأة هو منزل الزوجية فقط وأن دورها خارج هذا الإطار وهم وتقليد للغرب يتعارض مع الشرع حسب تعبيرهم.

أما البعد الثقافي فلا يقل أهمية عن الجانب التعليمي إذ أن الموروثات الثقافية الخاطئة ما زالت تكرس صورة نمطية للمرأة، على أنها كائن غير مؤهل للمشاركة في الثقافة أو السياسة وحصرها في المهام المنزلية فقط، رغم أن التشريعات القانونية تكرس المساواة وتدعو إلى مجتمع متماسك إلا أن بعض العقليات تجاوزت هذه القوانين واستمرت في النظرة الدونية للمرأة.

ويترتب على ذلك دور حيوي للمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني في نشر الوعي بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وفتح الطريق أمامها لتمكينها ودعمها ومساندتها في الحياة العامة وصناعة القرار خاصة أنها تمتلك القدرة على المساهمة في وضع استراتيجيات وحلول واقعية لمشكلات المجتمع.

أما الاعتبار الثاني فيتمثل في الجانب الاجتماعي والاقتصادي إذ أن المرأة العربية لا تزال تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية تحول دون مشاركتها السياسية، وهذه التحديات تتطلب خططاً عملية واقعية بعيدة عن الخطابات العامة والندوات النظرية فالكثير من النساء يعانين من أوضاع معيشية صعبة نتيجة الطلاق المتزايد والأزمات المادية التي تصل إلى عدم توفر الحد الأدنى من الغذاء ما يضطرهن إلى الانشغال بتأمين الأساسيات وبيعدهن عن التفكير في السياسة.

ولا يمكن تصور مشاركة المرأة في الحياة السياسية وهي بلا مأوى أو مصدر دخل وتعاني من الديون التي قد تعرضها للسجن بسبب أحكام قضائية ناجمة عن قروض ذات فوائد مرتفعة اقترضتها لتأمين مستلزمات المعيشة وهو ما يعكس واقعا قاسيا يستدعي التدخل والمعالجة.

ومن هنا تبرز الحاجة لإدراج قضايا المرأة التعليمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية في أولويات الحكومات والمؤسسات والمنظمات المعنية، حتى تتمكن المرأة من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية ويجب ألا تقتصر مشاركتها على متابعة الشأن العام بل أن يكون لها الحق في الترشح وتقلد المناصب السياسية العليا.

وتحقيق هذا الهدف يتطلب إجراءات تشريعية وتنفيذية ومجتمعية تبدأ من الجانب التشريعي، من خلال إعداد وسن قوانين تضمن التمييز الإيجابي للمرأة وتضمن لها نسبة دنيا من التمثيل في البرلمان والمجالس المحلية ويجب أن تكون هذه القوانين دائمة لا مؤقتة حتى لا يتم التراجع عنها بحجة أن التمكين كان مؤقتاً وأن المرأة أصبحت قادرة على المنافسة دون حماية تشريعية.

أما من الجانب التنفيذي فعلى الحكومات أن تتيح للمرأة فرص المشاركة في الحياة العامة، عبر تقديم مشاريع قوانين تضمن تمثيلها وتعيينها في المناصب القيادية وعدم الاكتفاء بالدراسات النظرية بل يجب أن ينعكس ذلك في الواقع من خلال إجراءات فعلية تعكس التزام الدولة بتمكين المرأة.

وعلى الصعيد المجتمعي تتحمل جميع فئات المجتمع مسؤولية كبيرة في الاعتراف بدور المرأة ودعم مشاركتها السياسية والتخلي عن المعتقدات التي تحصرها في دور الأسرة فقط، بل لا بد من توسيع دائرة المشاركة السياسية لتشمل الجميع رجال ونساء على حد سواء من خلال تبادل الرؤى والعمل على تحقيق مصلحة الوطن.

وفي هذا السياق يجب على منظمات المجتمع المدني أن تقوم بدورها الحقيقي والملموس في حملات التوعية خاصة الموجهة للرجال لحثهم على دعم النساء وإيمانهم بقدراتهن وعدم الاكتفاء بالأنشطة الشكلية التي تستهلك الدعم دون أن تحقق فائدة حقيقية.

وفي الختام فإن إرادة المرأة السياسية يجب أن تكون حاضرة وفاعلة وعليها أن تبادر إلى المشاركة وتؤمن بأهمية دورها في العمل السياسي سواء من خلال التصويت أو الترشح أو السعي لتولي المناصب العامة، ليكون لها دور أساسي في الحياة السياسية وصناعة القرار والمساهمة في بناء وطنها.

نساء الريف الحلبي بين شمس الحقول وظلال المعاناة.. كفاح يومي في موسم الخضروات

السوري/ حلب

في ريف حلب الشرقي، ومع أول خيوط الفجر، تستيقظ النساء للذهاب إلى الحقول في القرى الصغيرة مثل السفيرة، الخفسة، دير حافر، وغيرها، تبدأ حركة النساء بصمتٍ يومي يعرفه الجميع. لا حاجة للمنبّه، فالحاجة وحدها كفيلة بأن توقظ الجسد، وتشعل الرغبة في السعي وراء لقمة العيش.

في موسم الخضروات الصيفية، تصبح الأرض أشبه بمصنع كبير مفتوح من الفجر حتى ساعات الظهر الخيار، البندورة، الفليفلة، الكوسا، الباذنجان وغيرها، كلها تحتاج إلى عناية يومية، قطاف وتنظيف ونقل، وهي مهام تعتمد بشكل كبير على النساء. عشرات العاملات ينتشرن في الحقول كل صباح، يحملن سلالهن وأدواتهن، ويبدأن يوماً من العمل الشاق مقابل أجر زهيد لا يعكس حجم الجهد المبذول.

تجول «السوري» في ريف حلب الشرقي ونقل معاناة عدد من النساء؛ أم محمد، امرأة في منتصف الثلاثينات من بلدة السفيرة، هي واحدة من هؤلاء النساء. تقول وهي تجلس على حجر قرب ساقية ماء لتستريح: «أترك أطفالي الأربعة كل صباح وحدهم، أحياناً من دون فطور. زوجي مريض منذ ثلاث سنوات، وأنا من يصرف على البيت. أخرج من الساعة الرابعة فجراً، أقطع مسافة طويلة مشياً، وأبدأ العمل قبل أن تشرق الشمس. القطاف متعب، والانحناء لساعات يرهق الظهر، لكن لا بديل أمامي».

أم محمد ليست الوحيدة التي تواجه هذه الظروف، فقصص كثيرة مشابهة تتكرر في القرى المجاورة، ومنها قصة ريا، فتاة في العشرين من عمرها من قرية الخفسة، اضطرت لترك المدرسة في الصف الحادي عشر بسبب صعوبة الظروف الاقتصادية. تقول بحزن: «كنت أحب المدرسة كثيراً، وكنت أحلم أن أصبح معلمة. لكن أبي لم يعد يستطيع دفع نفقات الدراسة، فقررت أن أساعدهم بالعمل في الحقول. كل يوم أخرج للعمل وأعود مرهقة، لكنه ثمن يجب دفعه كي تستمر الحياة».

النساء العاملات في الزراعة لا يعترضن على طبيعة العمل بقدر ما يشتكين من انخفاض الأجور. مقابل يوم عمل طويل يمتد لأكثر من أربع ساعات، لا يتقاضين سوى خمسة عشر ألف إلى عشرين ألف ليرة سورية، وهو مبلغ بالكاد يغطي أساسيات الطعام ليوم واحد. وتضيف أم محمد نحن نعمل كما لو أننا آلات، والحر شديد، والأرض قاسية، ثم نتلقى أجراً لا يكفي حتى لشراء لحم أو فواكه لكن لا خيار لنا، وكلنا أمل أن تتحسن الأجور يوماً ما».

أبو فهد، أحد المزارعين الكبار في المنطقة، يقر بدور النساء الحيوي في الزراعة، ويشرح التحديات من وجهة نظره أيضاً: «بصراحة، النساء هني العمود الفقري له الزراعة بهالأيام. ما بقي في شباب مثل قبل، كثير من الرجال سافروا أو التحقوا بأعمال أخرى أو تعطلوا بسبب الحرب. اليد العاملة قليلة، والنساء هن اللي شايلين الحمل الأكبر».

ويتابع: «أنا عندي ارض ازرعها خضار من عشر سنين، وما شفت موسم ينجح بدون مشاركة النساء. البنات والسيدات يشتغلوا بدقة وصبر، يتحملوا الشوب والتعب، وما يشتكوا. لو ما هالنسوان، كان الخضرة فسدت على الشجر، ما حدا يقطف، ولا يسقي، ولا ينقل. صحيح الأجور ضعيفة، بس نحنا كمزارعين كمان تحت ضغط السوق، الأسعار متقلبة، والتكاليف عالية. رغم هيك، أنا دايماً بحاول أزيد الأجرة لما يكون الوضع أفضل، لأنوا تعبهم ما ينقاس بالمال».

وبين الحقول حيث تختلط رائحة التراب بالتعب والارهاق يصبح العمل في الزراعة جزءاً من حياة النساء في الريف، لا خياراً مؤقتاً. هؤلاء النسوة لا ينتظرن معجزات، بل يواصلن السير بخطى ثابتة، يحملن شمس الصيف على أكتافهن، ويزرعن الحياة رغم القسوة. كل يوم يمر عليهن كفصل جديد من رواية لا تزال تُكتب بالتعب، لكنها لا تخلو من الإصرار.

الفن السوري عبر العصور.. رحلة طويلة من الإبداع والتعبير الحضاري

تعتبر سوريا من أقدم المناطق في العالم التي شهدت نشأة الحضارات الإنسانية، وكان الفن فيها ولا يزال أحد أبرز مظاهر الثقافة والهوية الوطنية. على مدى آلاف السنين، ارتبط الفن السوري بتاريخ طويل ومعقد، يعكس تحولات سياسية واجتماعية وثقافية عميقة. في هذا التقرير، نغوص في أعماق التاريخ السوري لنرصد تطور الفن منذ الألف الثالث قبل الميلاد حتى العصر الحديث، ونكشف كيف عبر الفن السوري عن هموم الشعوب وأحلامها، وكيف شكل جسراً بين الماضي والحاضر.

الفن في سوريا القديمة: بداية الرحلة الفنية من النقوش الحجرية إلى الأبجدية

بدأ الفن السوري يتبلور في العصور القديمة مع ظهور الحضارات الأولى في مناطق مثل إيبلا وماري وأوغاريت. كانت هذه الحضارات من بين الأقدم في التاريخ، حيث تم توثيقها عبر نقوش حجرية، وأختام أسطوانية تحمل رموزاً دينية واجتماعية. على سبيل المثال، تميزت مدينة أوغاريت بكونها مسقط رأس أول أبجدية في التاريخ، والتي كانت ثورة في مجال الكتابة والتواصل.

في هذه الفترة، لم يكن الفن مجرد زخرفة بل كان وسيلة تعبيرية عميقة تدمج بين الروحانية والسياسة، حيث كان الملوك والكهنة يستخدمون الرموز الفنية لتأكيد سلطتهم وشرح معتقداتهم الدينية. النقوش الجدارية والتماثيل التي عُثر عليها تعكس براعة فنية عالية ووعياً بصرياً متقدماً.

الفن الكلاسيكي في سوريا: تأثير الإغريق والرومان واندماج الثقافات

مع مرور الزمن ودخول الحضارات الهلنستية والرومانية إلى سوريا، شهد الفن السوري مرحلة من الازدهار والتنوع. في هذه المرحلة، اندمج الفن السوري مع التيارات الفنية الإغريقية والرومانية، وهو ما يمكن ملاحظته في المدن التاريخية مثل تدمر وبصرى.

معابد مثل معبد بلّ في تدمر تعتبر من أبرز الشواهد على هذا الاندماج، حيث تمزج بين العمارة الشرقية والغربية. النحت والفنون الزخرفية اتسمت بالدقة في التفاصيل، خاصة في تماثيل الملوك والملكات التي أظهرت ملامح بشرية واقعية مع لمسة فنية متميزة. إضافة لذلك، الفسيفساء التي زينت الأرضيات والجدران في تلك الحقبة تضمنت مشاهد طبيعية ودينية متقنة.

الفن البيزنطي والمسيحي المبكر: الفسيفساء رمز الروحانية والتعبير الديني

مع سيطرة الإمبراطورية البيزنطية، بدأ الفن في سوريا يأخذ طابعاً روحانياً عميقاً، حيث أصبح جزءاً لا يتجزأ من حياة الكنائس والمؤسسات الدينية. تُعدّ الفسيفساء البيزنطية التي زخرفت كنائس مثل «قصر ابن وردان» و«كنيسة الشلالة» من أهم الإنجازات الفنية في هذا العصر، حيث استخدمت الألوان الزاهية كالذهب والأزرق لتصوير المشاهد الدينية بدقة وتأثير بصري قوي.

هذه الأعمال لم تكن فقط للزينة، بل كانت تُستخدم كأدوات تعليمية روحية، تساعد المؤمنين على فهم القصص الدينية من خلال الصور، خاصة في فترة كان فيها الإلمام بالقراءة والكتابة محدوداً.

الفن الإسلامي في سوريا: فن الزخرفة والتجريد والتقنيات المعمارية الرائدة

مع دخول الإسلام إلى سوريا، طرأ تحول كبير على شكل الفن ومضمونه. تميز الفن الإسلامي السوري بالابتعاد عن تصوير الإنسان والحيوان، والاتجاه نحو التجريد والزخرفة الهندسية والنباتية. فالمسجد الأموي الكبير في دمشق مثلاً، يمثل قمة هذا الفن، حيث تتداخل الفسيفساء والخط العربي والزخارف الهندسية في تناغم بصري مدهش.

في هذه الحقبة، لم يقتصر الفن على العمارة فقط، بل شمل الفنون التطبيقية كصناعة الزجاج، النحاس، الخشب المحفور، وصناعة المقرنصات التي زينت الأبواب والنوافذ، ما يعكس روح الابتكار والاهتمام بالتفاصيل.

الفن في القرن العشرين.. نهضة فنية تجمع بين الحداثة والتراث

شهد القرن العشرون مرحلة جديدة من النهضة الفنية في سوريا، مع انفتاح الفنانين على المدارس العالمية مثل الانطباعية، التعبيرية، والتجريدية، مع الاحتفاظ بخصوصية الهوية المحلية. برز في هذه المرحلة عدد من الرواد الفنيين مثل لؤي كيالي، نذير نبعة، فائق حسن، وصفوان دحدوح، الذين كانوا يعبرون عن الواقع السياسي والاجتماعي من خلال أعمالهم.

خلال الاحتلال الفرنسي، أصبح الفن وسيلة للتعبير الوطني والمقاومة، حيث ضمّن الفنانون رسائلهم السياسية والاجتماعية في لوحاتهم، ليصبح الفن جزءاً من الحراك الثقافي الوطني.

الفن المعاصر.. مقاومة باللون والخط

على الرغم من الدمار الذي أصاب سوريا منذ بداية الألفية الثالثة، فإن الفن السوري المعاصر ظل ينبض بالحياة. استجاب الفنانون السوريون للأحداث بطرق متنوعة، من خلال لوحات تعبر عن الألم والمعاناة، إلى استخدام تقنيات حديثة مثل الفن الرقمي وفنون الفيديو.

العديد من المعارض الفنية المحلية والدولية عرضت أعمالاً توثق الأزمة السورية، وتحمل رسائل سلام وعدالة. هذا الفن المعاصر لا يقتصر على التعبير فقط، بل هو توثيق تاريخي وإنساني عبر الأجيال القادمة.

المسرح والسينما.. صوت الفن السوري بين الكلمات والصور

لم يقتصر الإبداع السوري على الفنون التشكيلية، بل امتد ليشمل المسرح والسينما. المسرح السوري، بقيادة شخصيات مثل سعد الله ونوس، كان منبر نقد سياسي واجتماعي صريح، يعكس الواقع السوري بتفاصيله المرة.

أما السينما السورية، فشهدت إنتاج أعمال سينمائية مهمة مثل «الفهد» و«الأب» و«مطر حمص»، التي ناقشت قضايا الهوية، الحرب، واللجوء. عبر هذه الأعمال، تمكنت السينما السورية من إيصال صوت سوريا إلى العالم، وإبراز قصص الناس في أوقات الصراع.

الفن السوري.. حكاية شعب لا يموت

الفن السوري ليس مجرد تعبير جمالي، بل هو شهادة تاريخية على صمود شعب وثقافة غنية. من النقوش الحجرية القديمة إلى الجدران المغطاة بالغرافيتي في زمن الحرب، يستمر الفنانون السوريون في سرد قصص وطنهم، معبرين عن وجعهم وأملهم.

في كل زاوية من زوايا سوريا، تنبض الحياة من خلال الفن، وتُكتب الحكايات، حاملة رسالة إنسانية تعكس قوة الإبداع في مواجهة التحديات.

حي الطوافرة في حماة.. نسيج من التاريخ والتراث والعمارة الأصيلة

حماة/ جمانة الخالد

حي الطوافرة العريق في حماة هو أحد الأحياء الشعبية القديمة التي تزخر بتاريخ عريق وتراث غني، حيث يشكل جزءاً لا يتجزأ من نسيج المدينة الاجتماعي والثقافي. يقع هذا الحي في قلب حماة، تلك المدينة السورية التي تعرف بجمالها وأصالتها، وتشتهر بنواعيرها الشامخة التي تعد رمزاً للحضارة والتراث. يعود تاريخ حي الطوافرة إلى قرون عديدة، حيث كان ولا يزال شاهداً على تحولات المدينة وتطوراتها عبر العصور.

يتميز حي الطوافرة بطرازه المعماري الفريد الذي يعكس روح العمارة التقليدية في حماة، حيث تنتشر فيه المنازل القديمة المبنية من الحجر البازلتي، والتي تتميز بأسقفها المقببة وجدرانها السميكة التي توفر الدفء في الشتاء والبرودة في الصيف. هذه المنازل تحكي قصص الأجيال التي سكنتها، وتجسد روح العائلة الحموية المترابطة التي تعتز بجذورها وتقاليدها. كما تزين الحي الأزقة الضيقة المتعرجة التي تضيف إليه سحراً خاصاً، حيث تمتد بين البيوت لتشكل متاهة جميلة تعكس التخطيط العمراني القديم الذي كان يراعي الخصوصية والترابط الاجتماعي.

لا يقتصر جمال حي الطوافرة على هندسته المعمارية فحسب، بل يتميز أيضاً بحيويته الاجتماعية والثقافية. فسكان هذا الحي معروفون بكرمهم وحسن ضيافتهم، حيث تحتفظ العائلات فيه بعلاقات قوية ومتينة، تجعل من الحي مجتمعاً متماسكاً يشبه العائلة الكبيرة. كما أن الحي يشهد العديد من المناسبات الاجتماعية والدينية التي تجمع أهله، مثل الأعراس والأعياد والمناسبات الدينية، حيث تنتشر الأفراح وتُسمع الأهازيج الشعبية التي تعكس فرحة السكان وتراثهم الغني.

أما عن الحياة الاقتصادية في حي الطوافرة، فقد كان ولا يزال مركزاً للنشاط التجاري والحرفي، حيث تنتشر فيه المحلات الصغيرة التي تبيع المنتجات التقليدية، مثل المأكولات الشعبية والحلويات الحموية المشهورة، كالحلاوة والقطايف. كما أن بعض الحرف اليدوية لا تزال تمارس في هذا الحي، كصناعة النسيج والحفر على الخشب، مما يجعله مقصداً للسياح والمهتمين بالتراث. ولا ننسى الأسواق الشعبية التي تزدحم بالزوار، حيث يمكن للزائر أن يجد كل ما يحتاجه من منتجات محلية ذات جودة عالية.

ومن الناحية الدينية، يضم حي الطوافرة عدداً من المساجد والزوايا التاريخية التي تعود إلى عصور قديمة، مثل مسجد الطوافرة الذي يشهد على عمق الإيمان والتقاليد الدينية في الحي. هذه المساجد ليست فقط أماكن للعبادة، بل أيضاً مراكز للتعليم والاجتماع، حيث تقام فيها الدروس الدينية وحلقات الذكر، مما يعزز القيم الروحية والاجتماعية بين السكان.

على الرغم من التحديات العمرانية والاجتماعية التي واجهها حي الطوافرة كغيره من الأحياء القديمة، إلا أنه حافظ على هويته وتراثه بفضل تمسك أهله بأصولهم وتقاليدهم. ومع تطور المدينة وانتشار المباني الحديثة، بقي الحي يحتفظ بطابعه الخاص، مما جعله نموذجاً للتعايش بين القديم والجديد. وقد بذلت جهود في السنوات الأخيرة للحفاظ على التراث المعماري للحي، حيث تم ترميم بعض المباني القديمة للحفاظ على رونقها التاريخي.

ويظل حي الطوافرة في حماة رمزاً للأصالة والتراث، حيث يجمع بين الماضي العريق والحاضر الحيوي. إنه ليس مجرد حي سكني، بل هو جزء من ذاكرة المدينة وقلبها النابض بالحياة. من خلال هندسته المعمارية الفريدة، وتراثه الثقافي الغني، وروابطه الاجتماعية المتينة، يستحق هذا الحي أن يُحفظ كإرث إنساني يروي قصة مدينة حماة وأهلها عبر العصور.

إغلاق صالة الكندي ضربة جديدة لذاكرة الفن السوري.. قلب ينبض في جسد مدينةٍ تتعلّم كيف تتنفس رغم الركام

***المعركة على صالة سينما قد تبدو صغيرة، لكنّها في الحقيقة جزء من معركة أكبر: معركة على المعنى**

***الكندي فضاء روحي وفكري، مرآة انعكست عليها تحولات المدينة وأحلام سكانها وآمال جيل نشأ على سحر الشاشة الكبيرة**

عبد الكريم البليخ

يلقي الوضع السوري الراهن بثقله على كل مفاصل الحياة في البلاد، ولا يبدو المجال الثقافي في منأى عن ذلك، حيث تعلّق دور سينما وصالات عرض بحجج واهية، ومنها صالة الكندي التي تواجه قراراً رسمياً بإغلاقها وتحويلها إلى مركز ثقافي. قرار ترفضه النخبة الفنية والغالبية السورية؛ فالكندي تعدت كونها صالة عرض، بل هي جزء من تراث سوريا وتاريخها.

في مدينةٍ كدمشق، لا يُقاس الحنين بالماضي وحده، بل بقدر ما بقي فيه من شواهد حية. مدينةٌ تُراكم الذكريات كما تُراكم الغبار فوق حجارة البيوت، تُخفي تحت عتباتها قصائد وأسئلة، وتنسج من تفاصيلها لغةً لا يفهمها إلا من عاش بين نوافذها المغلقة وشرفاتها التي تشهد على ما لم يُكتب. وفي قلب هذه المدينة، حيث تتقاطع الأرواح مع الذاكرة، ويمتزج الحاضر بندوب الماضي، تهتز واحدة من آخر معاقل النور: صالة سينما الكندي.

ليست الكندي مجرد صالة عرض، بل فضاء روحي وفكري، مرآة انعكست عليها تحولات المدينة، وأحلام سكانها، وآمال جيل نشأ على سحر الشاشة الكبيرة. ولأن في هذه المدينة، كل حجر يروي قصة، فإن الكندي لا تحكي فقط عن السينما، بل عن الهوية. ولهذا السبب تماماً، بدا القرار المفاجئ بإغلاقها وتحويلها إلى «مركز ثقافي»، أشبه بما يشبه نزع القلب من الجسد، واستبداله بمضخةٍ كهربائية.

عندما أعلنت وزارة الأوقاف السورية مؤخراً عن فسخ عقد الإيجار لصالة الكندي ـ المؤجّرة منذ عقود طويلة مقابل ٣٠ دولاراً سنوياً فقط ـ لم يكن وقع الخبر عادياً. صحيح أن الخبر نُشر بلغة إدارية محايدة، وبنبرة تطمح بـ«النوايا الطيبة» التي تعد بجعل المكان منارةً للعلم والمعرفة، لكنّ ذلك لم يُخفِ الصدمة التي تلقّاها الشارع الثقافي والسينمائي.

حجر يروي حكاية

المكان الذي يمتد على أكثر من ٧٠٠ متر مربع في قلب دمشق، بالقرب من مقهى الهافانا، ومحطة الحجاز، وسوق الحلبوني، لم يكن يوماً مجرد عقار، بل ذاكرة متجسّدة. بناية تعود لستينيات القرن الماضي، وكانت أولى المنابر التي شهدت ولادة السينما السورية بصيغتها المؤسساتية، قبل أن تصبح وجهة للمثقفين والطلبة والعشّاق، وواحةً للهاربين من صخب الواقع وضجيج السياسة.

عشرات المحتجّين وقفوا أمام مبناها، رافعين لافتات لا تطالب فقط بعدم إغلاق المكان، بل تستصرخ من يملك القرار: لا تطفئوا آخر النوافذ. «الكندي ليست جدراناً»، «لا لطمس ذاكرة السينما»... كانت اللافتات تعبيراً مباشراً عن الغضب، لكنها أيضاً إعلان حداد على مدينةٍ تفقد ملامحها بصمت. وكأن الاحتجاج لم يكن ضد قرار بعينه، بل ضد مسار يتجه ببطء نحو المحو الكامل للذاكرة الثقافية.

من الجانب الرسمي، بدا أن وزارة الأوقاف تنظر للأمر من زاوية إدارية بحتة. فالعقار، بحسب رواياتها، مُؤجّر منذ عقود بمبلغ زهيد لا يتناسب مع موقعه الحيوي، ولا مع قيمته السوقية. وبالتالي، وبالتالي رأت أن من الأجدى تحويله إلى مركز ثقافي يكون أكثر فاعلية من «صالة سينما مغلقة في الغالب»، بحسب ما أشيع.

لكن في العمق، كانت المعضلة أعمق من ذلك بكثير. فالمعركة هنا ليست على إيجار أو عقد قانوني، بل على الفكرة نفسها: هل يُمكن اختزال الحياة الثقافية في مراكز بيروقراطية؟ وهل يُمكن أن نمنح «النور» دون أن نفهم مصدره؟ بالنسبة لمن دافعوا عن بقاء الكندي، لم يكن مركز الثقافة بديلاً مقنعاً، بل محاولة لإلباس العتمة ثوب الضوء.

في خضم هذه الموجة من الاستياء، جاء بيان الفنان جهاد عبده، المدير العام للمؤسسة العامة للسينما، ليضيف إلى المشهد بعداً أكثر إنسانية. عبده، الذي تربّى ـ كما قال ـ «منذ نعومة أظافره على مقاعد الكندي»، عبّر عن «دهشته واستغرابه» من القرار الذي نُشر دون إشعار أو تنسيق مع وزارة الثقافة، ولا مع مؤسسة السينما نفسها.

لكن الأهم في بيانه لم يكن الصياغة الرسمية، بل النبرة الحنون التي حملها. تحدّث كفنان، لا كموظف. كطفل سابق لا يريد أن يُنتزع منه حجرٌ أحبّه. لم يُهاجم القرار، بل حاول فهمه. تحدّث عن لقاء جمعه بوزير الثقافة، وعن نوايا لدراسة القرار ومآلاته، وتعهّد بإيصال صوت السينمائيين والدفاع عن إرث الكندي.

وفي عبارة لافتة، لخص عبده رؤيته لمستقبل السينما السورية قائلاً: «مزيداً من دور السينما، مزيداً من الإنتاج كماً ونوعاً، لا العكس!»، وكأنه يُذكّر بأن السينما ليست ترفاً، بل ضرورة وجودية لشعبٍ أنهكته السنوات الطويلة من الألم والانغلاق.

الحديث عن الكندي لا ينفصل عن الحديث عن دمشق نفسها. فالصالة جزء من نسيج ثقافي حيّ، ممتد من مقهى الهافانا، الذي لطالما ضجّ بالصحافيين والمثقفين، إلى سوق الحلبوني، حيث تتراكم الكتب القديمة كأنها أصداء لعقول لم ترحل. قرب محطة الحجاز، حيث يصمت الزمن، كانت الكندي بمثابة غرفة في بيت الذاكرة.

في تلك الصالة، لم تُعرض فقط الأفلام، بل صُقلت أحلام. كانت اللقاء الأول لجيلٍ مع فكرة السينما كنافذة، كأداة للتأمل والمواجهة والانعتاق. كانت بوابة لحوارات لم يكن لها مكان في الإعلام الرسمي، ومنبراً لطرح أسئلة ممنوعة. لذلك، فإن فقدانها لا يعني فقط خسارة صالة، بل إغلاق نافذة أخرى في جدار المدينة المكتوم.

شاشة بلا مدينة

في الظاهر، يبدو قرار وزارة الأوقاف شأناً مالياً وإدارياً، لكن في الجوهر، هو مشهدٌ من مسلسل طويل من تراجع الحياة العامة، وتضييق الحيّز الثقافي، وانحسار التنوع. حين تُغلق الصالات، وتُختصر الثقافة في مهرجانات مكررة أو مراكز مُكيّفة، فإننا لا نخسر الفن فقط، بل نخسر قدرتنا على أن نكون بشراً.

السينما كانت وما زالت فنّ التجاور: صورة وصوت، فرد وجماعة، حكاية وحلم. وفي بلدٍ كدمشق، المثقلة بالتاريخ والمعنى، لا يمكن فصل الفن عن الذاكرة، ولا الشاشة عن الروح. لذلك فإن تحويل صالة الكندي إلى «مركز ثقافي» لا يبدو تطويراً، بل اختزالاً موجعاً.

في بلد يحاول لملمة شظاياه، قد تبدو هذه المعركة على صالة سينما، صغيرة. لكنّها في الحقيقة، جزء من معركة أكبر: معركة على المعنى. على الحق في التذكر، في الحلم، في الجلوس بصمت أمام شاشة، ومشاهدة الحياة تُروى بطريقة أخرى. إنها معركة على ما يجعلنا بشراً: الخيال، والتأمل، والحرية.

فمن حق مدينة كسرت كل ما فيها أن تحافظ على ما تبقّى منها. من حق جيلٍ عاش في العتمة أن يحتفظ ببقعة ضوء. ومن حق ذاكرةٍ تُغتال يومياً أن تصرخ في وجه «النور الجديد» الذي يأتي بقرارات جافة.

صالة الكندي لا تستحق أن تُغلق. لا لأنها صالة سينما فقط، بل لأنها ذاكرة، لأنها سؤال، لأنها قلب ينبض في جسد مدينةٍ تتعلّم كيف تتنفس رغم الركام. فهل نطفئ هذا النور... باسم النور؟

بين التقسيم والوحدة، هل الإدارة الذاتية مفتاح الحل في سوريا؟

تقرير/ مجد محمد

مع سقوط النظام السوري وإنشاء حكومة سورية انتقالية، تدخل البلاد مرحلة جديدة من التحولات الجذرية التي تطرح أسئلة مصيرية حول مستقبل الخارطة الجغرافية والسياسية لسوريا، في ظل استمرار التباين في مناطق النفوذ بين القوى المحلية والدولية، وتواجد أطراف إقليمية نافذة، يصبح السؤال المركزي: هل تتجه سوريا نحو تقسيم فعلي يكرس حدوداً دائمة؟ أم أن هذا المشهد المعقد ليس إلا مرحلة انتقالية على طريق تسوية كبرى؟ وفي قلب هذه المعادلة، تبرز قضية الإدارة الذاتية في الشمال الشرقي، فهل ستكون جزءاً من الحل، أم عنواناً لتصعيد جديد.

الحقوقي ابراهيم العناد قال: في ظل هذا المشهد المعقد، تبقى سوريا في وقتنا الراهن أمام مفترق تاريخي، إما أن يتحول تعدد مناطق النفوذ إلى أساس لتقسيم دائم، أو أن يستثمر كفرصة لتفاوض وطني واسع يعيد إنتاج الدولة السورية بطريقة جديدة وشاملة، مستقبل الإدارة الذاتية، والمناطق الخارجة عن السيطرة السابقة، سيشكل حجر الأساس في أي مخرج سياسي حقيقي، وما هو مؤكد أن المرحلة المقبلة لن تكون إلا انتقالية، لكن مصيرها سيتحدد وفق مدى جدية الأطراف المحلية والدولية في السعي نحو الحل لا نحو التفتيت.

وأضاف، منذ سنوات تشهد سوريا تفاسماً واضحاً لمناطق السيطرة، فالمنطقة الشمالية الغربية تحت نفوذ فصائل معارضة مدعومة تركياً، والمنطقة الشمالية الشرقية تخضع لإدارة ذاتية بقيادة قوات سوريا الديمقراطية وبدعم أميركي، والجنوب السوري يشهد توازناً هشاً بين مصالح محلية وتدخلات إقليمية، خاصة من إيران وإسرائيل، والمنطقة الوسطى والساحلية كانت سابقاً معقل النظام، والآن مرشحة لتكون نقطة ارتكاز للسلطة الجديدة.

وأردف، الآن في وقتنا الراهن وبعد ما يقارب ثمانية أشهر من سقوط النظام، تفتح هذه الخريطة الباب لسيناريوهات متعددة، فهل يعاد ترسيم حدود النفوذ ضمن إطار سوري موحد؟ أم تتحول مناطق السيطرة إلى كيانات شبه منفصلة بحكم الأمر الواقع؟ خصوصاً مع تضارب المصالح بين القوى الراعية تركيا، إيران، الولايات المتحدة، روسيا، فالتقسيم كخطر واقعي يلوح في الأفق، لكنه لا يبدو

محسوماً بعد، هناك مؤشرات على احتمال تكريس حدود الأمر الواقع خاصة إذا استمر غياب اتفاق سياسي شامل، في المقابل تسعى بعض المبادرات الدولية إلى تحويل هذه الحالة إلى مرحلة مؤقتة تمهد لتسوية تنهي التشرذم.

وأكمل، أن ما يعزز فرضية التقسيم، هو ضعف المؤسسات المركزية، واستمرار الخلافات القومية والمذهبية، وتدخلات إقليمية تسعى لتعزيز نفوذها عبر وكلاء محليين، أما ما يضعف هذه الفرضية، رفض شعبي واسع لفكرة التقسيم، ومصالح دولية في بقاء سوريا موحدة لأسباب أمنية واستراتيجية، وهشاشة أي كيان مستقل في ظل غياب الاعتراف الدولي.

ونوه إلى أن الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا تواجه اليوم مفترق طرق مصيري، فهي من جهة ترى نفسها شريكاً محتملاً في أي مشروع لإعادة بناء الدولة السورية على أسس جديدة، ومن جهة أخرى تواجه ضغوطاً من تركيا والمعارضة، فالمطلب الأول لها هو قبول دستوري بمبدأ اللامركزية، وحوار جدي مع القوى السياسية السورية الأخرى، وضمانات دولية بعدم التعرض لمكونات المنطقة الكردية والعربية والآشورية وغيرهم.

وقال: مطالب الإدارة الذاتية مطالب وطنية محقة، وتصب في إيجاد حل وطني شامل لسوريا، ولكن في حال غياب هذه العوامل، قد تلجأ الإدارة الذاتية إلى التصعيد، عبر توسيع نفوذها أو طلب دعم دولي إضافي، مما يهدد بمواجهة مفتوحة مع أطراف إقليمية، وعلى رأسها تركيا، خصوصاً بعد ما رأيناه من هشاشة في الحكومة الانتقالية وعدم قدرتها السيطرة على مقاتليها الذين يرتكبون أفظع الجرائم في السويداء مؤخراً، والساحل قبلها.

وأختتم، سوريا بعد سقوط النظام ليست كما قبل، ولن تعود كما كانت، ولكن بين التقسيم الصريح والتسوية المعقدة، لا تزال هناك فرصة ضيقة لبناء دولة جديدة، تعددية، لامركزية، ديمقراطية، لكن موحدة، الطريق ليس سهلاً، لكنه يمر أولاً عبر إرادة السوريين أنفسهم، لا عبر خرائط القوى الأجنبية.

توجّه لموقف لبناني متمايز عن «حزب الله» تجاه الورقة الأميركية لحصرية السلاح

اللجنة المؤلفة من ممثلين عن رؤساء الجمهورية جوزيف عون، والبرلمان نبيه بري، والحكومة نواف سلام، على دراسة الورقة التي تتضمن ملاحظات على ورقة كان سلمها لبنان إلى الموفد براك قبل أسبوعين في بيروت. ومن المتوقع أن يلتقي الرئيس سلام مع الرئيس بري هذا الأسبوع لمناقشة تفاصيل الرد اللبناني.

مرونة حكومية

وفيما تتعامل السلطات اللبنانية بمرونة مع ورقة المطالب الأميركية، وتنفذ ما عليها لجهة تنفيذ الإصلاحات المالية والإدارية وزيادة التدابير المختصة بـ«القرض الحسن» المطلوبة من واشنطن، حسبما تقول مصادر مواكبة لاتصالات لبنان مع الموفد الأميركي لـ«الشرق الأوسط»، يبدي الحزب تشدداً إضافياً في التعامل مع ملف سلاحه.

رفع «حزب الله» ورقة «الخطر الوجودي» في مواجهة المطالب المحلية والدولية بحصرية السلاح في لبنان بيد الأجهزة الرسمية، مشترطاً «إزالة الخطر» قبل الشروع في «مناقشة استراتيجية الأمن الوطني»، حسبما قال أمينه العام الشيخ نعيم قاسم في خطاب له بداية الأسبوع الحالي، في وقت تتجه فيه الأمور إلى «تمايز» بين موقف الدولة اللبنانية التي «ستتعاطى إيجابياً مع ورقة الموفد الأميركي توماس براك»، وموقف الحزب.

ويُنظر إلى هذا التصريح الأخير لقاسم على أنه شرط جديد، يُضاف إلى سلسلة من الشروط التي وضعها في مقابل النقاش بآليات تسليم سلاحه، وفي مقدمها مطلبه بأن تنفذ إسرائيل ما عليها من اتفاق وقف إطلاق النار، في مقابل البحث بسلاحه، رغم أن الدوائر الرسمية اللبنانية لا تزال تتحدث عن «مرونة من قبل (حزب الله) في التعامل مع الملف»، لجهة «استعداده لتسليم سلاحه الثقيل (صواريخ دقيقة ومسيّرات)»، لكنه يشترط أن تقوم إسرائيل بخطوات مسبقة، حسبما تقول مصادر مواكبة لهذا الملف لـ«الشرق الأوسط».

ويطالب «حزب الله» بأن تضغط الولايات المتحدة على إسرائيل للانسحاب من خمس نقاط محتلة في الداخل اللبناني منذ الحرب الأخيرة، والإفراج عن ١٦ شخصاً تحتجزهم، ووقف الخروقات والاعتداءات على الأراضي اللبنانية، والشروع بمهمة إعادة إعمار ما هدّمته الحرب الأخيرة.

عودة الموفد الأميركي

ويتوقع أن يصل الموفد الأميركي توماس براك إلى بيروت قريباً، في زيارة ثالثة، للحصول على رد رسمي على الورقة الأميركية التي تسلمتها السلطات اللبنانية من السفارة الأميركية في بيروت، الاثنين الماضي، وتتصدر بنوده مطالبة لبنان بالالتزام ببرنامج زمني «واضح» لسحب السلاح، خلال مهلة تنتهي في ديسمبر (كانون الأول) المقبل. وتعكف وقالت المصادر إن اللجنة المكلفة بدراسة الرد الأميركي، «قطعت شوطاً كبيراً» في مهمتها، مشيرة إلى أن «الدولة اللبنانية ستتعاطى بإيجابية مع الورقة الأميركية، وستتعهد الحكومة بتنفيذ حصرية السلاح على مراحل»، لكن الرد اللبناني الرسمي «سيكون متمايزاً عن موقف (حزب الله) المتشدد بمطالبه». وقالت المصادر إن الحزب «يطالب بضمانات، وتشدد أخيراً في موقفه، خلافاً لكل الليونة الظاهرية التي أبداها في وقت سابق، بدليل تصريحات قاسم».

خطر وجودي

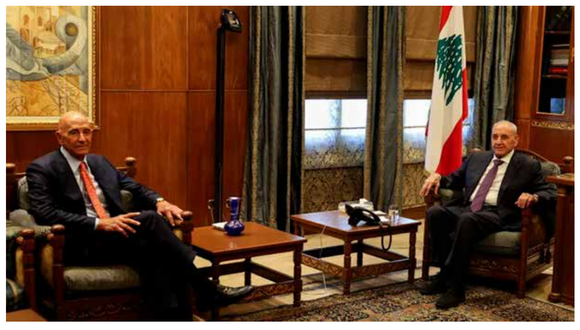

وقال قاسم في خطاب له، مساء الجمعة: «نحن كـ(حزب الله) و(حركة أمل) ومقاومة وكحظ سيادي يريد استقلال لبنان ونؤمن بأنّ لبنان وطن نهائي للبنانيين، ونخضع جميعاً لاتفاق الطائف ومندرجاته، نشعر بأننا أمام تهديد وجودي للمقاومة وبيئتها وللبنان بكل طوائفه».

وتابع: «هناك ثلاثة مخاطر حقيقية أمام لبنان، وهي إسرائيل من الحدود الجنوبية، والأدوات الداعشية على الحدود الشرقية، والطغيان الأميركي الذي يحاول أنْ يتحكّم بلبنان ويمارس الوصاية عليه، ويريد أنْ يعدم قدرة لبنان على التحرّك والحياة».

وتوجّه إلى اللبنانيين قائلاً: «فلتكن كلمتنا واحدة ونعمل للأولوية، وبعد أن نزيل الخطر، نحن حاضرون لمناقشة الاستراتيجية الدفاعية واستراتيجية الأمن الوطني»، مضيفاً: «أدعوكم ألاّ تقدّموا خدمة لإسرائيل، ففي المواجهة لا تستطيع أميركا أنْ تحقّق أهدافها».

الحزب يتمسك بسلاحه

ويُنظر إلى موقف قاسم الأخير على أنه «لم يغادر حتى اللحظة مربع التمسك بسلاحه، ما يعني أنه لا يزال في المربع نفسه»، وفقاً لما أكدته مصادر حزب «القوات اللبنانية» لـ«الشرق الأوسط»، وسألت: «هل هذا الموقف ظاهري وموجه لبيئته ويخفي تنازلات ضمنية؟»، مذكّرة بأن بعض المناخات التي نقلت عن الرؤساء (عون وبري وسلام) تشير إلى أن الأمور ميسرة.

وقالت المصادر: «ما هو ظاهر لغاية الآن، هو أن الحزب يتمسّك بسلاحه، وأن أقصى ما يقوم به هو إخلاء منطقة جنوب الليطاني». وأضافت: «هذا الأمر مرفوض من قبل اللبنانيين والدولة اللبنانية والبيان الوزاري وخطاب القسم. لا يوجد شيء اسمه استراتيجية دفاعية، والمطلوب منه أن يسلم سلاحه»، وأوضحت أن الحزب «لغاية اللحظة ما زال يتمسك بنفس الأدبيات لجهة المخاطر الوجودية، علماً بأنه هو من يشكل الخطر الوجودي على لبنان من خلال سلاحه وحرب الإسناد التي شكل بها خطراً وجودياً على لبنان، كما يستجرّ سلاحه الحروب».

ولفتت المصادر إلى أن الحزب من خلال تصريحات مسؤوليه «يريد القول للولايات المتحدة إنهم مستعدون لحماية حدود إسرائيل من خلال الخروج نهائياً من جنوب الليطاني، ومناقشة مسألة سلاح الحزب شمال الليطاني مع الحكومة». وأكدت المصادر أن «هذا الأمر مرفوض أميركياً، وواشنطن متمسكة بخطوة مقابل خطوة، أي أن تنفذ إسرائيل انسحاباً وإطلاق الأسرى ووقف الاستهدافات على دفعات، مقابل أن تتمكن الدولة من بسط سلطتها من خلال تفكيك البنى العسكرية للحزب».

وأشارت مصادر «القوات» إلى أن «الحزب بات يدرك أنه في حال لم يذهب بهذا الاتجاه، فإنه يعرّض نفسه وسائر اللبنانيين لحرب جديدة، وهو رأى أنه حين لم يلتقط فرصة الموفد الأميركي السابق آموس هوكستين، تعرض لحرب في سبتمبر (أيلول) الماضي، ويدرك الآن أنه في حال لم يلتقط الفرصة من توماس براك، قد يعرض لبنان للخطر»، محذرة من أن يورط لبنان في «جولات عنف جديدة».

مجازر الساحل بلا محاسبة... الحكومة تصمت والجلادون ينتقلون

اللاذقية/ يوسف علي

رغم دعوات جدية لتفكيك الفصائل الأجنبية المتهمة بارتكاب مجازر مروعة في الساحل السوري خلال آذار/ مارس الماضي، لم تُتخذ أي إجراءات فعلية بهذا الصدد. وعلى العكس، لوحظ نوع من التواطؤ أو التجاهل الرسمي من قبل الحكومة الانتقالية، بحسب ما تشير إليه شهادات وشكاوى محلية.

وتؤكد مصادر ميدانية أن الجهات التي شنت الهجمات الأخيرة لا تمثل تشكيلات عسكرية سورية، بل توصف بأنها أدوات قمع أجنبية، تمارس ذات الأساليب التي استخدمت في مجازر سابقة ببانياس وريف اللاذقية، ما يعيد إلى الأذهان الجرائم التي ارتُكبت بحق المدنيين على خلفيات طائفية.

الناشط المحلي رامي الجباعي صرّح بأن «القوات المهاجمة ليست جزءاً من الجيش السوري، وإنما ميليشيات مدعومة من أطراف أجنبية»، متسائلاً عن جدية الحكومة الانتقالية في التعاطي مع هذا الملف. ورأى أن «صمت الحكومة يثير الشكوك، خاصة أن الجميع يعلم بمن يقف خلف هذه المجازر».

وكانت لجنة تقصي الحقائق قد أنهت مهامها في ١٣ تموز/يوليو ٢٠٢٥، بعد مهلة استمرت منذ آذار/مارس حتى نهاية حزيران/يونيو. ورغم مرور أكثر من أسبوع على انتهاء عملها، لم تُصدر اللجنة ولا أي جهة رسمية تقريراً نهائياً بشأن نتائج التحقيق، في تجاهل واضح لحجم الكارثة التي وثقتها منظمات حقوقية مستقلة.

ووفقاً للمرصد السوري لحقوق الإنسان، بلغ عدد المجازر التي جرى التحقيق فيها ٦٣ مجزرة، أسفرت عن مقتل نحو ١,٦٨٢ شخصاً، معظمهم من المدنيين، فيما تشير المعطيات إلى ارتفاع هذا الرقم بشكل كبير، بعد وقوع ٥٤٢ قتيلاً إضافياً في الأيام الثلاثة التي أعقبت انتهاء عمل اللجنة، في مؤشر خطير على استمرار العنف وتدهور الأوضاع الأمنية.

وعلى الرغم من الترحيب الدولي بتشكيل اللجنة في بداية عملها، إلا أن انتهاء عملها لم يُقابل بأي رد فعل من المجتمع الدولي، في صمت أثار قلق الضحايا وذويهم، خاصة بعد أن تكررت مشاهد العنف نفسها في مناطق جبلية جديدة، ما يعزز المخاوف من إعادة إنتاج المجازر في مناطق مختلفة من البلاد.

وبحسب إفادات قدمتها اللجنة، فإنها زارت تسعة مواقع رئيسية على الساحل السوري، شملت اللاذقية، بانياس، حماة، وإدلب، واستجوبت أكثر من ٣٠ شخصاً بشكل أولي، كما جمعت ٩٥ شهادة من مصادر عسكرية وأمنية ومدنية، بالإضافة إلى توثيق شهادات مئات الأهالي الذين عايشوا وقائع العنف، وتقديم بلاغات صوتية ومكتوبة وتحليل مقاطع فيديو وأدلة ميدانية.

المتحدث باسم اللجنة، ياسر الفرحان، أشار إلى أن عمل اللجنة تمّ بحرية تامة، دون تدخل مباشر من السلطات، وأنها حصلت على مرافقة جنائية تقنية عند دخولها للمناطق المتضررة. ومع ذلك، فإن اللجنة واجهت صعوبات جمّة، أبرزها تخوف السكان من الحديث، في ظل مناخ عام من الترهيب والضغط الإعلامي والسياسي الذي تمارسه جهات مختلفة.

ومن بين الشهادات التي حصلت عليها اللجنة، تحدث المزارع خليل من قرية صنوبر جبلة عن «تجاهل اللجنة لسكان القرية»، مشيراً إلى أنهم لم يتحدثوا إلى أحد من الأهالي، رغم أنهم زاروا مواقع المقابر الجماعية، مؤكداً أن «معظم السكان كانوا خائفين من التحدث، ولا أحد يثق في أن أقواله ستكون في مأمن».

كما روى حيدر، أحد الناجين من مجزرة قرية برابشبو، أنه شاهد رتلاً من قوات الأمن العام والشرطة التابعة لوزارة الداخلية في الحكومة السورية الانتقالية يرافق اللجنة إلى موقع المقبرة الجماعية، حيث قاموا بالتقاط صور للمنازل المحروقة والمدمرة، ثم غادروا دون أن يتحدثوا مع أحد من سكان القرية.

في المقابل، أعلنت منظمة العفو الدولية أنها أجرت مقابلات مع ١٦ شخصاً من مناطق مثل بانياس ومحيطها، ووثقت ٣٢ حالة قتل ممنهجة، مطالبة اللجنة بضمان حماية الشهود وضمان الوصول الكامل إلى مواقع الجرائم دون عوائق.

وأكدت اللجنة من جهتها أنها تعمل على إعداد قوائم بالشهود والمشتبه بهم، وأن هذه القوائم سُتحال إلى الجهات القضائية المختصة. وأبدت استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة، لكنها شددت في الوقت نفسه على تفضيل الآليات المحلية في البداية، لضمان الخصوصية وتحقيق العدالة ضمن الإطار السيادي السوري.

ورغم هذه الوعود، فإن غياب الشفافية وعدم نشر أي تقرير نهائي حتى الآن، يثير تساؤلات جادة حول جدية الحكومة واللجنة على السواء، وسط استمرار العنف وغياب أي محاسبة للمجرمين الذين ارتكبوا المجازر في الساحل، ويُعتقد أنهم يتحركون اليوم بحرية في مناطق جديدة من البلاد، ومنها الجبل، ما ينذر بتكرار الكارثة في أماكن أخرى دون رادع أو مساءلة.

معاناة أهالي حمص وريفها مع قوانين الترميم تهدد عودة النازحين واستقرارهم

حمص/ بسام الحمد

على الرغم من مرور سنوات على انتهاء العمليات العسكرية في ريف حمص وعودة الأمان النسبي للمنطقة، لا يزال عشرات الآلاف من السكان عاجزين عن إصلاح منازلهم المتضررة بسبب القيود القانونية والإدارية المشددة التي تفرضها السلطات المحلية. ففي مدن مثل الرستن وتلبيسة والقصير، يواجه الأهالي عراقيل مستمرة تمنعهم حتى من إجراء أبسط أعمال الترميم، بحجة مخالفة القوانين التنظيمية أو عدم توافقها مع المخططات المستقبلية للمنطقة.

أبرز هذه القوانين هو القانون رقم ٤٠ لعام ٢٠١٢، الذي يمنح السلطات صلاحية إزالة أي بناء يعتبر مخالفاً دون تمييز بين حالة وأخرى. لكن القانون الأكثر إثارة للقلق هو القانون رقم ١٠ لعام ٢٠١٨، الذي يسمح بإنشاء مناطق تنظيمية جديدة ويشترط على المالكين إثبات ملكيتهم خلال مهلة قصيرة، وإلا يتم مصادرة العقار دون تعويض. هذه الإجراءات تسببت في حالة من الخوف الدائم بين السكان، الذين يعيشون في منازل مدمرة جزئياً أو كلياً، غير قادرين على ترميمها خوفاً من المصادرة أو الهدم.

يقول أبو علي (٤٨ عاماً)، أحد أهالي الرستن: «منزلي تعرض لقصف عنيف خلال المعارك، لكن الجدران الخارجية ما زالت قائمة. حاولت عدة مرات إصلاح السقف المتداعي، لكن لجنة من البلدية جاءت وأوقفت العمل وهدمت ما بنيته. أملك سند ملكية يعود إلى أكثر من ٣٠ عاماً، فكيف أصبح بيتي فجأة مخالفاً؟».

أما أم محمد (٤٢ عاماً)، وهي نازحة عادت مؤخراً إلى منزلها في تلبيسة بعد سنوات من اللجوء، فتقول: «وجدت منزلي مهدمًا جزئيًا، وحاولت إصلاح الغرف التي ما زالت صالحة للسكن، لكن السلطات المحلية منعتني من إدخال مواد البناء، بحجة أن المنطقة ستدخل ضمن مخطط تنظيمي جديد. الآن أعيش مع أطفالي في غرفة واحدة، بينما بقية المنزل مهدم».

بدوره، يروي أبو ياسر (٦٠ عاماً) من سكان القصير معاناته قائلاً: «منذ خمس سنوات وأنا أعيش في خيمة بجانب منزلي المدمر. كلما جمعت بعض المال لإصلاح جزء منه، تمنعني البلدية بحجة أن المنطقة غير مسموح فيها بالترميم. لا أحد يخبرنا ما هو التصنيف الجديد للمنطقة، ولا متى سنتمكن من إعادة بناء منازلنا».

تعاني العائلات العائدة إلى حمص وريفها من صعوبات كبيرة في تأمين السكن، حيث تصل إيجارات الشقق في بعض الأحياء إلى مبالغ خيالية تصل إلى مليوني ليرة سورية شهرياً (ما يعادل حوالي ٢٠٠ دولار)، وهو مبلغ لا يستطيع معظم السكان تحمله في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة. وفي محاولة لتجنب دفع هذه الإيجارات الباهظة، يلجأ الكثيرون إلى ترميم منازلهم المتضررة بأنفسهم، لكن البلديات تقوم بإزالة هذه الترميمات بحجة أنها مخالفة، مما يدفع العائلات إلى العيش في ظروف غير إنسانية.

وفي هذا السياق، يقول المهندس وائل الحمصي، أحد المسؤولين في مديرية الخدمات الفنية في حمص، إن الترميم مسموح به في حال كانت الأضرار جزئية وكانت السلامة الإنشائية للمبنى محققة. ويضيف: «لدينا لجان فنية تقيّم حالة الأبنية المتضررة وتحدد إمكانية ترميمها أو ضرورة هدمها. لكن المشكلة تكمن في أن بعض المناطق لا تزال غير مصنفة ضمن المخططات التنظيمية الجديدة، مما يعيق عملية منح التراخيص».

تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن ريف حمص كان من أكثر المناطق تضرراً خلال سنوات الحرب، حيث تعرضت مدن مثل الرستن وتلبيسة والقصير لتدمير كبير وصل في بعض الأحياء إلى ٧٠٪ من المباني. وتقدر كمية الأنقاض في ريف حمص بنحو ٤ ملايين طن، مما يجعل عملية إزالتها وإعادة البناء مهمة شاقة تتطلب تخطيطاً طويل الأمد وتمويلاً ضخماً.

ويوضح المهندس المعماري محمد العلي أن المشكلة لا تقتصر على الأنقاض، بل تتعداها إلى عدم وضوح الرؤية الحكومية حول آلية إعادة الإعمار. ويقول: «بعض المناطق تحتاج إلى إعادة تنظيم كاملة للبنية التحتية، لكن غياب التمويل وعدم وجود خطة واضحة يجعلان السكان عاجزين عن اتخاذ أي خطوة نحو إصلاح منازلهم».

إلى جانب القيود القانونية، يعاني السكان من صعوبة الحصول على قروض أو مساعدات مالية لترميم منازلهم. فمع أن المصارف الحكومية تعلن عن برامج قروض لإعادة الإعمار، إلا أن العديد من سكان ريف حمص يؤكدون أن طلباتهم ترفض دون أسباب واضحة.

يقول أبو أحمد (٥٥ عاماً) من أهالي تلبيسة: «تقدمت بطلب قرض لترميم منزلي منذ أكثر من عام، وقدمت كل الأوراق المطلوبة، لكن البنك رفض الطلب دون إبداء أسباب. الموظفون يقولون إن المنطقة غير مؤهلة للقروض، لكن لا أحد يخبرنا متى ستكون مؤهلة».

في ظل عدم وجود خطة واضحة لإعادة الإعمار، واستمرار تطبيق القوانين التي تحد من الترميم، يجد الكثير من أهالي حمص وريفها أنفسهم أمام خيارين صعبين: إما البقاء في منازل مدمرة غير صالحة للسكن، أو دفع إيجارات باهظة لا يقدرون عليها.

إزالة البسطات في حلب... تنظيم أم قرارات فوقية تعمّق معاناة الفقراء؟

حلب/ خالد الحسين

في خطوة أثارت الكثير من الجدل والاستياء الشعبي، أقدمت بلدية حلب خلال الأيام الماضية على تنفيذ حملة واسعة لإزالة البسطات العشوائية المنتشرة في عدد من شوارع المدينة، أبرزها تلك المحيطة بالحديقة العامة في مركز المدينة، إضافة إلى بسطات في أحياء الجميلية والسليمانية وصلاح الدين وشارع النيل.

وبينما تروج الجهات الرسمية للحملة على أنها تهدف إلى تحسين مظهر المدينة وتخفيف الضغط عن الطرقات، يرى كثير من المواطنين، خصوصاً أصحاب البسطات، أنها مجرد إجراء فوقي لا يراعي أوضاع الناس المعيشية، ويعكس انفصالاً واضحاً بين قرارات الحكومة الانتقالية وواقع الشارع الحلبي.

بلدية حلب تتحدث عن تنظيم، بينما يُترك العشرات من أصحاب البسطات في العراء دون بديل أو حتى وعود جادة. لا خطط واضحة، ولا مواقع بديلة، ولا حتى إجراءات تخفيفية تساعد هؤلاء على تجاوز الصدمة الاقتصادية التي لحقت بهم. وكأن تحسين صورة الأرصفة بات أكثر أهمية من تأمين لقمة العيش للمواطن، في مدينة أنهكتها الحرب والغلاء والبطالة. القرارات تأتي، كالعادة، من خلف المكاتب، دون أي تواصل حقيقي مع من سيتضرر منها.

والتقى مراسل صحيفة «السوري» مع أحمد دياب، أحد أصحاب البسطات الذين تمت إزالة مصدر رزقهم أمام الحديقة العامة، خمس سنوات أعمل هنا. لم أمد يدي لأحد، ولم أسرق، بل كنت أعيش بكرامة من هذه البسطة. فجأة جاؤوا وأزالوها وكأننا عالة على المدينة. أين نذهب؟ من يعيل أطفالي؟ هل هناك أحد في البلدية سأل نفسه هذا السؤال؟».

حديث أحمد يختصر شعور الغضب الذي يملأ أصحاب البسطات هذه الأيام، فالقرار لم يكن مصحوباً بأي خطة بديلة أو حلول إنسانية، بل كان أقرب إلى العقوبة الجماعية للفقراء. في الوقت الذي تغيب فيه فرص العمل الحقيقية، وتغيب فيه الرقابة عن الأسعار، وتغيب فيه الحكومة عن مسؤولياتها الاقتصادية، تظهر فجأة لإزالة بسطات بسيطة يشكل بعضها وسيلة العيش الوحيدة لعائلات بأكملها.

لكن الصورة ليست موحدة تماماً، فبعض أصحاب المحال التجارية عبّروا عن ارتياحهم للقرار، معتبرين أن البسطات أثرت سلباً على أعمالهم. يوسف الحسين، صاحب محل في الجميلية، يقول: «نحن ندفع الإيجارات والضرائب ونلتزم بالقانون، بينما كان البائع المتجول يضع بضاعته أمام باب محلي ويبيع بأسعار أقل. الوضع لم يكن عادلاً. مع ذلك، لا أؤيد طردهم من الشوارع دون إيجاد بدائل. التنظيم لا يعني الطرد».

من جانبها، اكتفت بلدية حلب بتبرير الحملة على لسان أحد مسؤوليها وقال بأن القرار جاء بعد شكاوى من المواطنين وأصحاب المحلات، والبسطات كانت تخلق فوضى وتشوه المدينة. نحن ندرس حالياً تخصيص أماكن بديلة، لكن لا يمكن ترك الوضع على ما هو عليه». إلا أن هذه التصريحات، وكغيرها من الوعود السابقة، تفتقر إلى تفاصيل واضحة، ولا تحمل أي التزام زمني أو خطة قابلة للتطبيق.

المشكلة لا تكمن فقط في إزالة البسطات، بل في العقلية التي تدير هذه الملفات، والتي ما زالت تتعامل مع قضايا الناس بسياسات عشوائية، دون إشراك المتضررين أو مراعاة أوضاعهم. بدل أن تكون الحكومة داعمة للناس في وقت الأزمات، تبدو أحياناً كأنها تعاقبهم على فقرهم، باسم التنظيم والمظهر العام.

وبينما تستمر الجهات الرسمية في تبرير قراراتها، يبقى عشرات الباعة بلا مصدر دخل، وبلا بدائل، وبلا من يسمع صوتهم. فهل يُعقل أن يصبح الأرصفة أهم من البشر؟ وهل المطلوب من الفقير أن يتبخر من الشارع كي «تبدو المدينة أجمل»؟ هذه الأسئلة باتت تتكرر كثيراً في شوارع حلب، ولكن دون أجوبة من أحد.

التهور في قيادة الدراجات النارية يشكل خطراً على سلامة المواطنين في حماة

حماة/ جمانة الخالد

في الآونة الأخيرة، انتشرت ظاهرة التهور في قيادة الدراجات النارية بشكل لافت في شوارع مدينة حماة، حيث سُجلت العديد من المخالفات المرورية المتعلقة بالسرعة الزائدة والقيادة المتهورة في الأحياء السكنية والأسواق التجارية المزدحمة. وقد أصبحت هذه الظاهرة مصدر قلق كبير للسكان، حيث تهدد سلامتهم وتزعج راحتهم، خاصة مع تزايد عدد الحوادث الناجمة عن هذه الممارسات الخطيرة. وتعمل الجهات الحكومية على اتخاذ إجراءات صارمة للحد من هذه الظاهرة، لكن التحديات تبقى كبيرة في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تمر بها البلاد.

يشكل انتشار الدراجات النارية، أو ما يُعرف محلياً بـ«الموتورات»، خطراً واضحاً على السلامة المرورية في حماة، حيث يُلاحظ ازدياد عدد الشباب واليافعين الذين يقودون هذه المركبات بطرق غير مسؤولة، مما يعرض حياتهم وحياة المارة للخطر. كما أن بعض الأهالي يشتكون من أن أطفالاً صغاراً باتوا يقودون الدراجات النارية بمفردهم، ويتخذون منها وسيلة للتباهي والتسابق في الشوارع، مما يزيد من احتمالية وقوع الحوادث. والأخطر من ذلك، أن هناك فئة من المنتفعين يقومون بتأجير هذه الدراجات للأطفال مقابل مبالغ مالية، دون أي اعتبار للعواقب الأمنية والصحية التي قد تنتج عن ذلك.

وقبل عدة أسابيع، بدأت مديرية الداخلية في حماة بحملة تفتيشية لمصادرة الدراجات النارية غير المرخصة، في محاولة للحد من هذه الظاهرة الخطيرة. ومع ذلك، يرى الكثيرون أن هذه الإجراءات غير كافية لوحدها، إذ أن الظاهرة مرتبطة بعوامل اقتصادية واجتماعية عميقة تحتاج إلى معالجة جذرية. ففي ظل الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تعيشها سوريا للعديد من المواطنين، نظراً لانخفاض تكلفتها مقارنة بالسيارات، فضلاً عن توفيرها للوقت والجهد في التنقل وسط ازدحام الطرق وتدهور البنية التحتية.

ويرى أحمد الناصر (٣٠ عاماً)، وهو شاب من أهالي حماة يعمل في مجال التوصيل، أن الدراجة النارية أصبحت وسيلته الوحيدة لكسب الرزق في ظل الظروف الصعبة. ويقول في حديثه: «لا أملك خياراً آخر غير العمل على الموتور، فأسعار الوقود مرتفعة، ووسائل النقل العام غير كافية، كما أن الطرق في بعض المناطق الريفية حول المدينة غير معبدة، مما يجعل السيارات العادية غير مناسبة للتنقل». ويضيف أن حملات المصادرة الأخيرة أثرت سلباً على عمله، حيث أصبح يتجنب بعض الشوارع الرئيسية خوفاً من الضبط والمخالفات.

من جهته، يوضح خالد الزهراوي (٤٥ عاماً)، وهو موظف حكومي من سكان حي باب النصر، أن تدهور خدمات النقل العام وارتفاع تكلفتها دفع بالعديد من المواطنين إلى الاعتماد على الدراجات النارية كحل عملي. ويقول: «لو كانت هناك حافلات كافية وتعمل بشكل منتظم، لما اضطررنا إلى استخدام الموتورات، لكن الواقع مختلف تماماً. فالحافلات قد تكون مكتظة أو غير موجودة في بعض الأحيان، مما يجعل التنقل معاناة يومية».

أما محمد العلي (٢٢ عاماً)، وهو طالب جامعي، فيشير إلى أن الدراجة النارية وفرت له الوقت والجهد في التنقل بين الجامعة والمنزل، خاصة مع انعدام المواصلات المريحة في بعض الأوقات. ويضيف: «ليس لدينا رفاهية التفكير في وسائل نقل مريحة أو آمنة، المهم أن نصل إلى وجهتنا بأقل تكلفة وأسرع وقت ممكن».

لكن في المقابل، يشتكي العديد من سكان الأحياء السكنية في حماة من الإزعاج الذي تسببه هذه الدراجات، خاصة خلال الليل، حيث يقوم بعض الشباب بقيادتها بصوت عالٍ وبسرعات جنونية، مما يسبب الفوضى ويقلق راحة الأهالي. وتقول أم يوسف (٥٠ عاماً)، وهي سيدة من حي المدينة: «أخشى أن يدهس أحد أولادي بسبب السرعة الجنونية لهذه الموتورات، خاصة أنهم يقودون بلا رادع في الأزقة الضيقة».

ولا يمكن إغفال العامل الأمني في هذه القضية، حيث أن بعض العناصر غير المراقبة تستغل الدراجات النارية في أعمال غير قانونية، مثل السرقة أو التهريب، مما يزيد من تعقيد المشكلة. كما أن عدم وجود رخص قيادة لكثير من السائقين يجعل من الصعب فرض نظام مروري فعّال.

ويتطلب حل هذه المشكلة مقاربة شاملة تتعامل مع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. فبالإضافة إلى الحملات الأمنية المشددة، يجب توفير بدائل نقل عامة فعالة وبأسعار معقولة، فضلاً عن توعية الشباب بمخاطر القيادة المتهورة. كما أن إصلاح البنية التحتية للطرق وتحسين الوضع الاقتصادي للمواطنين سيسهمان في تقليل الاعتماد على الدراجات النارية كوسيلة نقل رئيسية. وإلى أن يتم معالجة هذه الجذور، ستظل شوارع حماة مسرحاً لمزيد من الحوادث والمخاطر التي تهدد أمن وسلامة الجميع.

إنارة أحياء في اللاذقية بمبادرات أهلية تعتمد الطاقة الشمسية لمواجهة انقطاع الكهرباء

اللاذقية/ سلاف العلي

في ظل الانقطاع شبه التام للتيار الكهربائي في مدينة اللاذقية، أطلقت منظمات مدنية وأهلية مبادرات تطوعية تهدف إلى إنارة عدد من أحياء المدينة باستخدام الطاقة الشمسية، ما لاقى ترحيباً واسعاً من السكان ودفع باتجاه تعميم المشروع.

وشهدت الأحياء، ومنها المارتقلا، مسبح الشعب، الطابيات، شارع ٨ آذار، والمنطقة المواجهة لمبنى بلدية اللاذقية، تركيب أعمدة إنارة مزودة بألواح طاقة شمسية، ضمن مشروع نفّذته فرق من المهندسين والخبراء والعمال الشباب من منظمات مثل «رؤيا و»إنسان»، بالتعاون مع بلدية اللاذقية ومديرية الكهرباء.

وأوضح القائمون على المشروع أن المبادرة جاءت استجابة لحاجة السكان المتزايدة للإنارة، في ظل الظلام الحالك الذي يلف معظم الشوارع بعد الغروب، وما يسببه من مخاوف أمنية وقيود على الحركة، لا سيما للنساء والأطفال.

وأشار المنظمون إلى أن كلفة الإنارة تُعد متواضعة نسبياً، إذ تتراوح تكلفة المصباح الواحد العامل بالطاقة الشمسية بين ٤٠ و٦٠ دولاراً، تبعاً لطبيعة المنطقة والمسافة المغطاة، وهو ما شجع اللجان الشعبية وسكان الأحياء على المساهمة في التكاليف رغم الإمكانيات المحدودة.

وبحسب مصادر أهلية، تشارك فرق تطوعية أيضاً في تركيب وحدات الإنارة على الأعمدة القائمة، فيما تُبذل جهود لتوعية السكان بأهمية التعاون المجتمعي لتوسيع المشروع. كما بدأ تنسيق مع عدد من تجار المدينة ومحافظة اللاذقية لتوسيع نطاق الإنارة في الأحياء الأخرى.

وأكد سكان حي الصليبة، وسط المدينة، دعمهم للمبادرة ومطالبتهم بتعميمها على جميع أحياء المدينة، معتبرين أن الإنارة تعزز الأمان وتحد من السرقات والمضايقات، خاصة في ظل غياب الخدمات الأساسية وتردي البنية التحتية.

ويأمل القائمون على المشروع أن تسهم هذه المبادرات في إنعاش المدينة بعد سنوات من الحرب والتهميش، مستفيدين من الطبيعة المشمسة للاذقية طوال العام، لجعل الطاقة الشمسية بديلاً دائماً ومستداماً، ليس فقط في الشوارع بل في المنازل أيضاً.

وتشير التقديرات إلى أن سكان المدينة لا يحصلون حالياً على أكثر من أربع ساعات كهرباء يومياً، وهي غير منتظمة، ما يجعل من الطاقة البديلة خياراً عملياً وضرورياً، في انتظار تحسين الوضع العام عبر شراكة فاعلة بين الدولة والمجتمع المدني.

alsori.net

ثورة ١٩ تموز... خارطة طريق لسوريا ديمقراطية لا مركزية

جيهان خضرو

بعد تفكك الدولة المركزية في سوريا وسقوط النظام البعثي كنموذج حكم فعلي، تعيش البلاد اليوم حالة من الفراغ السياسي والتشتت الإداري، رغم مضي أكثر من عقد على اندلاع الثورة السورية. لم ينجح أي طرف حتى الآن في تقديم بديل وطني جامع يعكس تطلعات السوريين بمختلف مكوناتهم، فيما تحوّلت المبادرات الدولية إلى مسارات شكلية معزولة عن الواقع على الأرض.

في هذا المشهد المتغيّر، برزت ثورة ١٩ تموز التي انطلقت من مدينة كوباني عام ٢٠١٢، كتجربة سياقة في بناء نموذج سياسي ديمقراطي لا مركزي، يقوم على إشراك المجتمعات المحلية في إدارة شؤونها، ويركز على تمثيل حقيقي لكافة المكونات، وخاصة المرأة التي شكّلت العمود الفقري لهذا المشروع.

هذه الثورة التي تحولت إلى إدارة ذاتية منظّمة، تجاوزت كونها حالة محلية، لتقدّم اليوم خارطة طريق عملية لسوريا الجديدة؛ سوريا تتسع للجميع، وتُبنى من القاعدة لا من المركز، وتؤمن بأن العدالة لا يمكن أن تتحقق دون مشاركة المرأة، وتعددية القرار، وتوزيع السلطة.

ومنذ لحظاتها الأولى، عبّرت ثورة ١٩ تموز عن رؤية مختلفة لإدارة الصراع والسلطة. قامت على رفض كل أشكال الهيمنة، سواء من النظام أو من المعارضة التقليدية التي أعادت إنتاج عقلية الإقصاء والمركزية. وأثبتت مع الزمن أن بناء نموذج ديمقراطي حقيقي يبدأ من المجتمع المحلي، لا من غرف التفاوض المغلقة.

توسعت التجربة من كوباني إلى باقي مناطق شمال وشرق سوريا، وظهرت الإدارة الذاتية كنظام سياسي جديد يعكس تطلعات الشعوب التي طالما همّشت تاريخيًا في المركز السوري.

وما يميز هذه الثورة عن غيرها، هو الدور الريادي للمرأة فيها. لأول مرة في تاريخ سوريا، أصبحت المرأة جزءاً أساسياً من القرار السياسي، من خلال تطبيق نظام الرئاسة المشتركة في كل مفاصل الإدارة مع تخصيص كوتا نسائية في المجالس التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتأسيس مؤسسات ومجالس واتحادات نسائية مستقلة تشارك في التشريع والسياسة والتنظيم، وصياغة قوانين تحمي حقوق المرأة وتمنع التمييز والعنف الممنهج ضدهن.

لقد أثبتت المرأة في شمال وشرق سوريا أنها ليست فقط طرفاً مستفيداً من المشروع السياسي، بل شريكٌ فعّال في إنتاجه والدفاع عنه، سواء في الجبهات العسكرية أو في المجالس المدنية أو في الحوارات السياسية.

وبعد أكثر من ١٤ عاماً من الحرب، بات واضحاً أن استمرار التمسك بالنموذج المركزي هو أحد أكبر معوقات الحل السياسي في سوريا. في المقابل، قدّمت تجربة الإدارة الذاتية نموذجاً عملياً لإدارة شؤون السكان بطريقة تشاركية، شفافة، وأكثر عدالة.

لا يعني ذلك الانفصال عن الدولة السورية، بل يمثل دعوة لإعادة تعريفها على أسس اللامركزية الديمقراطية، حيث تُبنى السلطة من القاعدة إلى القمة، ويُعاد توزيع الصلاحيات بشكل عادل يراعي الخصوصيات الثقافية والديمغرافية لكل منطقة.

وما تحقّق اليوم في شمال وشرق سوريا لم يكن بموجب اتفاق دولي أو دعم إقليمي، بل بفضل التنظيم الذاتي الشعبي الذي قادته المكونات المحلية. وهذا يحمل رسالة سياسية واضحة إلى كل الأطراف، أن الحل الأمني لم يعد قابلاً للتطبيق، وأن تجاهل الإرادة السياسية لشعوب ومكونات سوريا والمرأة هو إعادة إنتاج للأزمة، وأن أي مشروع حل لا يعترف بالإدارة الذاتية، كجزء من الحل السوري، هو مشروع ناقص محكوم عليه بالفشل.

وثورة ١٩ تموز لا تدّعي احتكار الحقيقة أو الحل، لكنها طرحت – وما زالت – مقاربة واقعية تنطلق من الأرض والناس. هذه المقاربة يمكن أن تشكل أساساً لعقد اجتماعي جديد، تُبنى عليه دولة سورية ديمقراطية، علمانية، لا مركزية، تحفظ كرامة الإنسان وحقوقه، بعيداً عن هيمنة المركز وممارسات القمع والإقصاء.

وفي الذكرى الثانية عشرة لثورة ١٩ تموز، لم تعد التجربة في شمال وشرق سوريا مجرّد "نموذج محلي ناجح" بل أصبحت أحد أهم النماذج السياسية والاجتماعية التي أثبتت فعاليتها على الأرض في ظل انهيار أغلب الهياكل التقليدية في باقي الجغرافيا السورية.

وما تحقق في هذه البقعة من سوريا ليس مجرد حكم ذاتي إداري، بل هو مشروع سياسي يقدّم حلولاً وطنية لمشكلات بنيوية طالما فشلت الدولة المركزية في معالجتها، مثل غياب التمثيل المتوازن، واحتكار القرار السياسي، وتهميش المرأة والمكونات التاريخية.

اليوم، المرأة التي شاركت في صياغة التشريعات، وقادت المؤسسات، ووقفت في الخطوط الأمامية، ليست فقط رمزًا لتحرر المرأة، بل لمبلاد مجتمع مختلف، لا يُدار بالأوامر من الأعلى، بل بالمشاركة من القاعدة، وهذه التجربة ليست بديلاً عن الدولة السورية، بل هي دعوة لإعادة تعريفها.

وثورة ١٩ تموز ليست حكراً على منطقة، ولا هي مشروع كردي أو محلي، إنها مشروع لكل السوريين الباحثين عن العدالة والديمقراطية. اليوم، وبعد أكثر من عقد، لا نحتاج فقط إلى تذكّرها، بل إلى الاستلهام منها في بناء سوريا جديدة، سوريا لا مركزية، متعددة، علمانية، وتضمن حقوق للمرأة والشباب، وتحترم إرادة الشعوب، لا إرادة الأنظمة أو العواصم الخارجية.

والسبيل الحقيقي اليوم لاستقرار سوريا يمر من بوابة الاعتراف بالتعددية، وبنجاح هذه التجربة التي جمعت المكونات، ومكّنت المرأة، وأعادت المعنى الحقيقي للحرية.

الصيف وغواية الرّحيل

د. عزالدّين عناية

صحيحٌ لكلّ فصل من فصول السنة طقوسٌ مميّزة في الاستجمام، ولكنّ فصل الصيف له نواميس خاصة في القراءة والسفر والذّعة، فهو الفصل الذي يجعلني في جلّ من التزامات الشغل وضوابطه. ولهذا أرى الصيف إغواء بالرحيل في الكتب، والرحيل في الجغرافيا أيضا، وكلاهما عندي انعتاق. وقد يقول قائل لكلّ فصل قراءاته ولكلّ موسم آدابه، ولكن في عرفي لا ارتباط للفصول والموسم بنوعية القراءة. ولذلك أتحيّرُ من مكتبات إيطاليا، حين توزع أشهر السنة وفصولها على نوعيات مخصّصة من الكتب والمؤلفات، تُعرض دوريا على القراء. فهناك موسم لكتب الفاشية، وآخر لكتب الشواه (المحرقة)، وثالث لشواغل السياسة الداخلية واستتباعاتها الدولية، وغيرها من تدفقات النشر المرتبطة بالأحداث والوقائع التي تشغل الرأي العام؛ وضمن سياق دورة الماركتينغ تلك، هناك كتب الكلاسيكيات التي تعود دوريا تبعًا للفصول والمواسم، وكأنّ أصحابها يبعثون من مراقدهم من جديد. في حين ثمّة كتّاب أحياء يُدفعون قسرًا إلى الواجهة وبالحاح لغرض تكريسهم. أدرك جيدا اشتغال ماكينة النشر في الخلف التي تُظهر من تريد وتحجب من تريد، ولكن ذلك حديث آخر عن صناعة النجوم في الفكر الأداب.

أعود إلى عُرف القراءة لديّ، غالبا على مدار السنة ما أنتهز فرصة المطالعة كلّما وجدت متّسعا من الوقت خارج ضوابط التدريس، وإن كان الشغل لديّ بدوره على صلة وثيقة بالقراءة ومتابعة الجديد، ولكن في هذا الجانب القراءة هي نوع من الفعل الإلزامي. وعلى العموم في تقليد القراءة معي ثمة ضربان من القراءة: إحداهما إلزامية على صلة بالدرس والبحث والترجمة والكتابة، والأخرى اختيارية للمتعة والانعتاق، أي لأدنو من فهم العالم والترويح عن النفس. فلست من صنف جماعي الكتب وتكديس الوثائق، للفرجة أو للتخزين أو للاستعراض، بل أحاول أن ألّتهم في التوّ ما تقع عليه يديّ ولا أعرف للادّخار في ذلك سبيلا.

وكما هو الصيف إغواء بالرحيل في الكتب والقراءة المانعة، هو أيضا إغواء بالرحيل في الجغرافيا لدى شقّ آخر من السانحين والحالمين، وكأنّ في الرحيل شفاء للروح من فَقْد دفين في الذات، يلازمها منذ مراحل الطفولة الأولى. ولعلّ الرحيل في ما دأبتُ عليه، فرصة للانبعاث والتعمّد ثانية، وذلك منذ أن هجرت مرابع الطفولة واخترت روما مقاما. ولا أسمّي مقامي الروماني دار الهجرة، أو مقام الاغتراب، أو بلد المنفى، كما يقول البعض، لأنني حين أخلو بنفسي لا أجد شيئا من ذلك الإحساس، ربما لأني في علاقتي بالمقام والرحيل على مذهب ذلك الرجل الذي يرى «أنّ من يجد وطنه حلوًا ليس إلا عاطفيا مبتدئا، وأما من يجد في كل أرض أرضه فهو إنسان صلب، ووحده الذي بلغ الكمال هو الذي يكون العالم كلّه، بالنسبة إليه، كالبلد الغريب».

فما من شكّ أنّ الترحال يؤجّج شهيّة الكتابة لدى العديد من المبدعين، بما يخلّفه الاشتباك بأحوال وأوضاع جديدة، من تزاحم للأفكار وتدفق للمشاعر في ذهن المبدع وعواطفه الجيّاشة. ولذلك صاغ كثير من الكتّاب والشعراء والفنانين أعمالا في منتهى الروعة، في السابق والحاضر، ضمن ما يعرف بأدب الرحلة أو الأعمال الاستكشافية. حالة الفوران تلك ألمّت بي في المراحل الأولى من حلولي بإيطاليا. أتيتُ «الزيتونة»، قضيت فيها زهاء العقد دراسة وبحثا. فكانت المقارنات والموازنات تكتظّ في ذهني جراء التحول الجديد التي بتّ أعيشه والنموذج المتجذّر الماثل في الملاوعي في شخصي. لتغدو النظرة إلى إيطاليا لاحقا، وإلى الغرب عموما، أكثر تريّثا، وأقلّ انفعالا، وأدنى توهّجا بعد أن صرت جزءا من الغرب، وقد مرّ على مقامي فيه ما يناهز الثلاثة عقود. لكن في أجواء الترحال والتحول والدراسة والتدريس في إيطاليا، تنبّهتُ إلى أنّ ثمة إدراكا آخر ووعيا آخر ما كنت أتنبّه إليهما حين كنت أعيش داخل ثقافتي العربية وفي أوضاع سوسيولوجية بسيطة، آلا وهي القدرات الهائلة التي يحوزة الغرب للتحكم بالعالم، ليس فقط في مساراته السياسية وأحواله الاقتصادية، بل في أنماط تفكيره وصناعة أذواقه، ولعلّه الدرس الأعمق الذي وعيته بالتدرّج. أعود إلى الورى ثانية لأعي مزية الترحال والأسفار والهجرة.

تُحدّثنا الروايات الأولى للتطورات العلمية في الغرب أنّ الأسر النبيلة، منذ بدايات القرن السابع عشر، كانت غالبا ما تحرص على حثّ أبنائها على خوض غمار الرحلة والشغف بالأسفار كتدريب على الاندفاع والإقدام والقيادة، بالاطّلاع على تجارب الأغيار وأشكال عيشهم. ولذلك كان جلّ الرحالة الغربيين الأوائل نحو البلاد العربية، سواء من النساء أو الرجال، من أسر من علية القوم. القائمة طويلة في هذا المؤرخة جيرترود بيل التي أسهمت في تأسيس متحف بغداد سنة ١٩٢٣ وقد تم تدشينه خلال العام ١٩٢٧، والمستشرق الأمير ليونه كايتاني (١٨٦٩-١٩٣٥) مؤلف الأعمال الموسوعية «دراسات التاريخ الشرقي» و«حوليات الإسلام» وغيرها كثير. كانت الأسر الأرستقراطية في الغرب تحرص على تقليد الرحلة في أواساطها، وترى في السفر تدريبا مفيدا على مجابهة الصعاب وتعزيز مكتسبات الوجاهة المعنوية والرمزية لديها، وبالتالي تسعى جاهدة إلى غرس تقليد التشوف بعيدا في نفوس أبنائها.

فكانت قوافل الشبان والشابات ممن يتحدّرون من البرجوازية الصاعدة، يخوضون جولات كبرى بين آثار روما وصقلية واليونان، ويبلغ نفرٌ منهم الحواضر العربية القديمة: قرطاجة، وليدة، وشحّات (قورينة)، وأهرامات مصر، والقدس، وتدمر، وبابل، ومنهم من تستهويهم الصحراء الكبرى في شمال إفريقيا أو صحراء الجزيرة العربية وأهوالهما الغرائبية في المخيال الغربي.

في مؤلّف بعنوان «الرحالة العرب في القرون الوسطى» صدر في ميلانو (٢٠٢١) للإيطالية أنّا ماريا مارتيللي، تُبيّن الباحثة أنّ تطوّرَ فنّ الرحلة لدى العرب ترافقَ مع تمدّد الإسلام، وكان لعامل أداء فريضة الحجّ دورٌ بارز في تحفيز المسلمين على التنقل والسفر. ولكن الرحلة في التقليد العربي ما كانت محصورة بالحجّ، بل جاءت العديد من الرحلات مرتبطة باستكشاف الآفاق البعيدة وبغرض البحث العلمي، ولا سيّما الرحلات المتّصلة بجمع الحديث النبوي. لكن الرحلة إلى أطراف العالم الإسلامي، جاءت أيضا بدافع نشر المذهب وترويج الرأي المغاير، فقد تخلّل تاريخ الإسلام المبكر رحيل عائلات سياسية وتلاميذ مدارس فقهية وكلامية، بغرض نشر آرائها في الأقاليم النائية، وهو حال المذاهب الفقهية والكلامية والطرق الصوفية التي تمدّدت وانتشرت في نواح نائية مشرقا ومغربا.

وجزاء هذا الولع المتأصّل لدى العرب بفنّ الرحلة، تشكّلت تقاليد وعوائد في شتى الأصقاع. إذ تخضع العملية إلى نظام داخلي مراعي، يتغيّر بحسب المسار والمناخ، فضلا عن المحطّات التي يحطّ بها الرحالة والتي عادة ما تكون خانات أو تكايا وزوايا أو أماكن وفادة داخل الرباطات الحدودية. هذا وقد تكون الرحلة برّية في مجملها، وقد تكون بحرية في جزء منها كما كان يخوضها أهالي بلاد المغرب والأندلس، حين ينزلون بالإسكندرية ثم يُكملون طريقهم برًّا نحو البقاع المقدّسة.

وعلى المستوى الغربي كانت فورة العقلنة والشغف بالبحث العلمي دافعين لخوض العديد من المغامرات مع كثير من الرحالة والباحثين. فقد كان السعي لاكتشاف العالم، ومن ثمّ ضبط القواعد في شتى المعارف والعلوم الناشئة حافزا للرحلة وارتياد الآفاق البعيدة ورصد الشعوب ومعاينة الآثار. عبّر عن هذا التحفز والنفور من الانطواء جيمس كليفورد بقوله «إذا كنّا نريد صياغة حقائق على هوانا فالأحرى أن نمكث في البيت».

أستاذ تونسي بجامعة روما الإيطالية

نحت شواهد القبور.. من الموت يعتاش سوريون

تقرير/ مرجانة إسماعيل

في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها السوريون منذ سنوات الحرب والصراعات، برزت العديد من المهن غير التقليدية كمصدر للرزق، ومن بين هذه المهن مهنة نحت شواهد القبور. هذه المهنة، التي قد يراها البعض غريبة أو حتى كئيبة، أصبحت مصدر دخل للعديد من العائلات السورية التي وجدت فيها وسيلة للبقاء في بلد مزقته الحرب. تعتمد هذه المهنة على مهارة يدوية ودقة فنية، حيث يقوم النحاتون بنقش أسماء المتوفين وتواريخ ميلادهم ووفاتهم على شواهد القبور، بالإضافة إلى زخارف ورموز دينية أو شخصية تعبر عن هوية المتوفى.

وبدأت هذه المهنة تأخذ طابعاً مهماً في سوريا مع تزايد أعداد القتلى بسبب الحرب، مما أدى إلى زيادة الطلب على شواهد القبور. فبعد أن كانت هذه الشواهد تُصنع ببساطة من الحجر أو الخشب، أصبحت الآن تحتاج إلى مزيد من التفاصيل والدقة، خاصة مع رغبة الأهالي في تخليد ذكرى أحبائهم بشكل لائق. يعمل النحاتون في ورش صغيرة غالباً ما تكون قريبة من المقابر، حيث يقومون بتقطيع الأحجار وتشكيلها يدوياً أو باستخدام آلات بسيطة، ثم يبدأون عملية النحت التي تتطلب صبراً ومهارة عالية.

ويعتمد السوريون العاملون في هذه المهنة على عدة عوامل لكسب قوت يومهم. أولاً، هناك الحاجة المستمرة لشواهد القبور بسبب استمرار الوفيات الناتجة عن ظروف الحرب أو الحياة الصعبة. ثانياً، يحرص الأهالي على اختيار شواهد مميزة لأقاربهم، مما يدفعهم إلى دفع مبالغ أكبر للحصول على شاهد فريد يعبر عن شخصية المتوفى. بعض النحاتين يضيفون لمسات فنية مثل نقش الآيات القرآنية أو الصلبان حسب ديانة المتوفى، أو حتى رسم زهور وأشجار رمزية، مما يجعل الشاهد أكثر قيمة معنوية ومادية.

لكن هذه المهنة لا تخلو من التحديات. فالعمل في نحت شواهد القبور يتعرض لضغوط نفسية كبيرة، حيث يكون النحاتون على اتصال دائم بأحزان الناس وفواجعهم. كما أن الظروف الاقتصادية الصعبة في سوريا تجعل من الصعب على الكثيرين تحمل تكاليف شواهد باهظة الثمن، مما يضطر النحاتين إلى خفض الأسعار أو العمل بأسعار رمزية أحياناً. بالإضافة إلى ذلك، فإن نقص المواد الخام مثل الأحجار الجيدة أو أدوات النحت بسبب الحصار الاقتصادي يجعل العمل أكثر صعوبة.

على الرغم من هذه التحديات، فإن مهنة نحت شواهد القبور تبقى مهنة شريفة بالنسبة للكثيرين، فهي تساعد العائلات على إحياء ذكرى أحبائهم وتوفر لقمة العيش للنحاتين الذين وجدوا فيها مهنة تستحق العناء. بعض النحاتين السوريين أصبحوا معروفين بجودة عملهم، مما جعلهم يستقبلون طلبات حتى من خارج المدن التي يعملون فيها. كما أن بعض المنظمات الإنسانية بدأت تهتم بهذا الجانب، حيث توفر أحياناً مواد خام أو أدوات للنحت لدعم هؤلاء العمال.

وتعكس هذه المهنة جانباً من مأساة الشعب السوري الذي اضطر إلى ابتكار سبل جديدة للعيش في ظل الظروف القاسية. فالنحاتون الذين يعملون على تخليد ذكرى الموتى هم أنفسهم يعيشون يومهم وسط صعوبات لا تقل قسوة، لكنهم يصمدون أمامها بكرامة وصبر. مهنة نحت شواهد القبور ليست مجرد مصدر رزق، بل هي أيضاً رسالة إنسانية تذكر العالم بأن كل حياة فقدت في سوريا تستحق أن تُخلّد، ليس فقط على الحجر، بل في الذاكرة والوجدان.

دعوات لإعادة بناء نموذج اقتصادي جديد يعكس تطلعات المواطنين بعد سقوط النظام

بعد عقود من القمع والاستبداد وسقوط النظام البائد، تتصاعد الدعوات في الأوساط الاقتصادية والاجتماعية لإعادة بناء نظام اقتصادي جديد، يقوم على أساس العدالة الاجتماعية كشرط جوهري لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي ومستدام، ويعكس تطلعات الشعب الذي عانى من التهميش والفقر والفساد المنهجي لعقود طويلة.

ويؤكد اقتصاديون ومراقبون أن العلاقة بين العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي ليست علاقة تناقض أو إلغاء متبادل، بل علاقة تكامل ضروري، إذ أن النمو لا يمكن أن يتحقق فعلياً دون توزيع عادل للثروة ودمج حقيقي لكافة فئات المجتمع في عملية الإنتاج والتنمية.

ويرى الخبراء أن سوء توزيع الثروة أدى إلى تشوهات اقتصادية خطيرة، حيث تتركز الموارد بيد قلة من الأثرياء الذين يوجهون استهلاكهم نحو السلع المستوردة، مما يؤدي إلى تسرب الأموال إلى الخارج بدل استثمارها في مشاريع إنتاجية داخلية. بالمقابل، فإن عدالة التوزيع ترفع من الطلب المحلي وتنشط السوق الداخلية، ما يعزز استدامة النمو ويقلل من التبعية الاقتصادية.

وشددت تقارير متخصصة على أن غياب العدالة الاجتماعية لا يفضي فقط إلى اختلالات اقتصادية، بل يولد أزمات اجتماعية وسياسية متكررة، حيث تزيد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ويتفاقم شعور المواطنين بالتهميش، ما يجعل البلاد عرضة للاحتجاجات والاضطرابات التي تعيق أي استقرار ضروري للنمو على المدى البعيد.

وفي هذا السياق، دعا مختصون إلى ضرورة إعادة النظر في العلاقة المختلة بين الأجور والأرباح، وتبني سياسات اقتصادية تكبح جماح الاحتكار وتعيد توجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية، مع تأكيدهم على أن القضاء على الفساد والنهب المنظم للثروات الوطنية يمثل المدخل الأساسي لبناء اقتصاد يخدم المجتمع بدلاً من أن يبقى رهينة بيد نخب ضيقة.

كما أشار مراقبون إلى أن النمو الاقتصادي في غياب العدالة الاجتماعية يتحول إلى نمو زائف، يخدم مصالح فئة محدودة من رجال الأعمال والمستثمرين، بينما تعيش الأغلبية تحت خط الفقر. وأكدوا أن العدالة الاجتماعية ليست شعاراً أخلاقياً فقط، بل هي ضرورة اقتصادية ملحة تضمن الاستقرار والمشاركة الشاملة في التنمية.

من جانب آخر، ربطت التحليلات بين مفهومي الحرية والعدالة، معتبرة أن الحريات السياسية تبقى جوفاء ما لم تُرافق بعدالة اجتماعية تتيح للمواطنين العاديين التمتع بأساسيات الحياة من تعليم ورعاية صحية ومسكن وفرص عمل كريمة. ففي مجتمعات تسودها التفاوتات الحادة، تتحول الحرية إلى امتياز لا يستفيد منه سوى القادرون اقتصادياً.

ويرى ناشطون أن البلاد تمر بمنعطف تاريخي يتطلب صياغة نظام اقتصادي جديد يستجيب لطموحات الشعب الذي أنجز التغيير بعد سنوات من الكفاح والمعاناة، وأن النموذج المنشود لا يجب أن يكون فقط معنياً بالأرقام والمؤشرات، بل عليه أن يُعبر عن واقع الناس ويضمن مشاركتهم الحقيقية في صياغة السياسات وصناعة القرار.

وتخلص الدعوات إلى أن العدالة الاجتماعية يجب أن تكون البوصلة التي توجه مسار إعادة البناء، باعتبارها أساساً لنمو اقتصادي مستقر وشامل، يكرس حرية حقيقية ويكفل لجميع المواطنين الحق في حياة كريمة وفرص متكافئة.

أزمة التين في حماة.. الجفاف يحوّل موسم الحصاد إلى كابوس يهدد أرزاق المزارعين

تشهد محافظة حماة هذه الأيام موسم تين استثنائياً بكل المقاييس، لكن ليس كما اعتاد المزارعون أن يكون، فبدلاً من أن تملأ سلال التين الفاخر الأسواق كما في كل عام، تحولت مزارع التين البعلي في مناطق مصياف والقرى المحيطة إلى مشاهد تكاد تكون مؤلمة، حيث تتدلى من الأشجار ثمار صغيرة الحجم، باهتة اللون، تفتقر إلى ذلك المذاق الحلو الذي تشتهر به المنطقة. هذا المشهد المؤسف ليس سوى النتيجة المرئية لأزمة جفاف غير مسبوقة تضرب المنطقة، تاركةً وراءها سلسلة من الخسائر الفادحة التي تهدد مصدر رزق مئات العائلات.

يصف المزارع أبو محمود (٥٤ عاماً) من قرية السعن الواقعة غرب مصياف الحالة بقوله: «زرعت التين منذ أكثر من عشرين عاماً، ولم أشهد موسماً كارثياً مثل هذا العام. الأشجار التي كانت تثمر بكثافة وتحمل ثماراً كبيرة الحجم وحلوة المذاق، أصبحت اليوم تحمل ثماراً صغيرة وجافة، وكأنها تئن من العطش».

ويضيف أبو محمود، الذي يعول أسرة مكونة من سبعة أفراد، أن أسعار التين انخفضت إلى أقل من الثلث، حيث كان سعر الكيلوغرام يصل إلى ٣٠ ألف ليرة سورية في المواسم السابقة، بينما لا يتجاوز الآن ١٠ آلاف ليرة، وهو سعر لا يغطي حتى تكاليف الجني والنقل.

ولم تقتصر الأزمة على انخفاض الأسعار، بل امتدت إلى رفض التجار شراء المحصول بسبب تدني جودته. المزارع خالد الحسن (٤٢ عاماً) من قرية بيت سويس يشرح كيف تحول من بائع للتين الطازج إلى منتج للتين المجفف: «اضطررت إلى تجفيف معظم محصولي لأن التجار رفضوا شراءه طازجاً. النتيجة أنني سأخسر أكثر من ٦٠٪ من دخل الموسم، لكنها أفضل من لا شيء». ويشير إلى أن عملية التجفيف نفسها تتطلب جهداً إضافياً وتكاليف جديدة في وقت يعاني فيه المزارعون من شح الموارد.

ويوضح المهندس الزراعي معن الزهراوي أن أزمة التين هذا العام لها أسباب متعددة، لكن الجفاف كان العامل الحاسم. يقول الزهراوي: «شهدت المنطقة انخفاضاً حاداً في معدلات هطول الأمطار خلال الشتاء الماضي، حيث لم تتجاوز ١٥٠ ملم مقارنة بمتوسط ٣٥٠ ملم في السنوات السابقة. هذا التراجع الكبير في كميات المياه، إلى جانب ارتفاع درجات الحرارة مبكراً هذا الصيف، أدى إلى إجهاد الأشجار وعدم قدرتها على إنتاج ثمار ذات مواصفات جيدة».

وتكشف البيانات الصادرة عن مديرية الزراعة في حماة عن صورة قاتمة، حيث تشير التقديرات إلى أن إنتاج التين في المنطقة انخفض بنسبة تتراوح بين ٦٠-٧٠٪ هذا الموسم، كما أن ٨٠٪ من المحصول لا يلبي المواصفات التجارية المعتادة. هذه الأرقام تنذر بكارثة حقيقية لمزارعي التين الذين يعتمدون على هذا المحصول لتأمين مداخيلهم السنوية.

في قرية بيت سويس، تجلس أم محمد (٤٨ عاماً) أمام منزلها المتواضع وهي تفتش كمية قليلة من التين المجفف الذي تمكنت عائلتها من جمعه. تقول بحسرة: «في السنوات الماضية، كنا نبيع التين الطازج ونحتفظ بكميات كبيرة للتجفيف واستهلاك الشتاء. هذا العام، لن نتمكن حتى من تأمين حاجتنا من القطين (التين المجفف)». وتضيف أن عائلتها اضطرت إلى شراء التين من السوق لتجفيفه، وهي مفارقة مؤلمة لعائلة اعتادت أن تكون مصدراً لهذه المادة.

أمام هذا الوضع الصعب، يتساءل المزارعون عن سبب استثنائهم من خطة الدعم التي أعلنت عنها وزارة الزراعة بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي، والتي تشمل ٣٣ ألف فلاح متضرر من الجفاف في محافظات أخرى. المزارع أحمد (٥٠ عاماً) يعبر عن استيائه: «لماذا يتم تهميش مزارعي التين؟ ألسنا نحن أيضاً ضحايا الجفاف؟ التين مصدر رزق رئيسي لمئات العائلات هنا، ويجب أن يحصل منتجوه على نفس الدعم المقدم لمزارعي القمح والخضروات».

من جهتها، تؤكد مصادر في مديرية الزراعة بحماة أن المحافظة قدمت طلباً رسمياً لإدراج مزارعي التين ضمن خطة الدعم، لكن القرار النهائي يعود إلى الوزارة المركزية. وتشير المصادر إلى أن المديرية تعمل على توزيع كميات محدودة من الأعلاف المدعومة لمساعدة المزارعين في تغذية مواشيهم، كإجراء مؤقت للتخفيف من حدة الأزمة.

ولا تقتصر الأزمة على التين وحده، فبحسب تقارير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، تشهد سوريا أسوأ موسم زراعي منذ ستة عقود، حيث تضرر قرابة ٢٫٥ مليون هكتار من الأراضي المزروعة بالقمح، مع توقعات بانخفاض إنتاج القمح المروي بنسبة ٣٠-٤٠٪. هذه الأرقام تنذر بأزمة غذائية حادة في البلاد، خصوصاً أن محصول التين، رغم أهميته الاقتصادية والغذائية، لم يحظ بالاهتمام الكافي في خطط الطوارئ.

وتمثل أزمة التين في حماة نموذجاً صارخاً لتأثير التغيرات المناخية على القطاع الزراعي، وتذكيرًا قاسيًا بمدى هشاشة الوضع الغذائي في سوريا في ظل الظروف الراهنة. فبينما تكافح العائلات لتأمين قوت يومها، تبرز الحاجة الملحة إلى سياسات زراعية أكثر مرونة، وخطط دعم شاملة، واستثمارات جادة في نظم الري الحديثة، لأن مستقبل الزراعة في سوريا، كما يبدو، لن يكون كالماضي.

ظاهرة بيع الخبز على الأرصفة تعكس معاناة أهل حماة بين وفرة الخبز وصعوبة الحصول عليه

حماة/ جمانة الخالد

رغم التحسن النسبي في توفر مادة الخبز مقارنة بما كان عليه الوضع خلال السنوات الماضية، إلا أن أهالي مدينة حماة ما زالوا يعانون من صعوبات كبيرة في الحصول على هذه المادة الأساسية، حيث تنتشر الطوابير الطويلة أمام الأفران الحكومية، فيما تزدهر تجارة الخبز غير المرخصة على الأرصفة وفي الأسواق الموازية. وتشهد شوارع حماة تكاثراً ملحوظاً لباعة الخبز الذين يقفون عند مفارق الطرق أو بالقرب من الأفران، يبيعون الربطات بأسعار أعلى من السعر الرسمي، وسط غياب الرقابة الفعالة من قبل الجهات المعنية.

في حي باب النصر، أحد الأحياء الشعبية في حماة، يتجمع العشرات من الباعة، بينهم أطفال وشباب ونساء، يحملون ربطات الخبز ويترقبون المارة أو السيارات العابرة ليعرضوا عليهم بضاعتهم. يجلس أبو محمد (٥٣ عاماً) على رصيف متشبثاً ببضع ربطات خبز، بينما يقف ابنه البالغ من العمر ١٥ عاماً بجانبه، يحاول جذب انتباه المارة. يقول أبو محمد، الذي يعمل سائقاً ولكن عمله توقف بسبب الأوضاع الاقتصادية: «ما في شغل، وما في دخل، وبيع الخبز صار المصدر الوحيد لإعالة أسرتي. ابني يدرس، وعندي أولاد آخرون يحتاجون مصاريف، ولو ما اشتغلت اليوم، ما رح يكون عندنا قوت الغد».

أصبحت مشاهد باعة الخبز على الأرصفة مألوفة في أحياء حماة، خاصة في ساعات الصباح الباكر أو مع اقتراب المساء، حيث يزداد الإقبال على شراء الخبز. وليست هذه الظاهرة جديدة، بل تعود جذورها إلى سنوات الأزمة الاقتصادية الطويلة، حين أصبح الحصول على ربطة خبز مدعومة أمراً شبه مستحيل بسبب الفساد وغياب الرقابة. ففي السابق، كان الخبز يُباع بأسعار رمزية، لكنه كان نادراً، مما دفع الناس إلى شرائه من السوق السوداء بأسعار مضاعفة. أما اليوم، ورغم توفر الخبز بكميات أكبر، إلا أن نظام التوزيع ما زال يعاني من خلل كبير، مما يدفع الكثيرين إلى اللجوء للباعة المتجولين لتجنب الوقوف في الطوابير الطويلة.

يقول خالد الحمصي (٤٢ عاماً)، وهو موظف حكومي من سكان حي المدينة: «الخبز متوفر الآن، لكن المشكلة في الوقت والجهد. أنا أعمل من الثامنة صباحاً حتى الثانية ظهراً، وعندما أعود إلى البيت، لا أملك وقتاً لانتظار دوري في الفرن، فأضطر لشراء الخبز من الباعة على الرصيف، حتى لو كان السعر أعلى». ويضيف أن بعض الباعة يتعمدون تكديس الخبز وخلق طوابير مصطنعة أمام الأفران لبيعها لاحقاً بأسعار أعلى، مما يزيد من معاناة المواطنين.

من جهته، يوضح الاقتصادي عبد الرحمن العلي أن ظاهرة بيع الخبز على الأرصفة تعكس إخفاقاً كبيراً في سياسات الدعم والتوزيع. ويقول: «النظام القديم كان يدعم الخبز بشكل عشوائي، مما خلق ثقافة الاعتماد الكامل على الدولة، بينما كان الفساد يستنزف الموارد. اليوم، الخبز متوفر، لكن آلية التوزيع ما زالت غير عادلة، مما يفتح الباب أمام السوق السوداء». ويشير إلى أن الحل لا يكمن في منع الباعة المتجولين، بل في إصلاح نظام التوزيع وتوفير بدائل نقدية للفقراء بدلاً من دعم السلع، مما يقلل الهدر والفساد.

أما فاطمة (٣٥ عاماً)، وهي أم لثلاثة أطفال تعيش في حي الحاضر، فتقول إنها تضطر لشراء الخبز من السوق السوداء لأن الأفران القريبة من منزلها تبيع كميات محدودة لكل عائلة. «أحياناً لا تكفينا الربطة الواحدة، خاصة أن لدي أولاداً في المدارس، وأحتاج إلى خبز أكثر. الباعة على الأرصفة يبيعوننا ما نحتاج، لكن الثمن يكون أعلى».

ولا يقتصر الأمر على الباغين، فالكثير من الأطفال في حماة وجدوا في بيع الخبز مصدراً للدخل، إما لمساعدة أسرهم أو لتأمين مصروفهم الشخصي. أحمد (١٤ عاماً) يقول إنه يعمل في بيع الخبز بعد المدرسة لأن أسرته لا تستطيع تغطية جميع النفقات. «أبيع ربطة أو ربعتين في اليوم، وأعطي المال لأمي. أعرف أن هذا العمل متعب، لكن لا يوجد خيار آخر».

السلطات المحلية في حماة تحاول من حين لآخر تنظيم حملات لمكافحة هذه الظاهرة، لكنها تتراجع غالباً بسبب الضغوط الاجتماعية، حيث يعتمد المئات من العائلات الفقيرة على هذا النشاط كمصدر رزق وحيد. ويقول أحد المسؤولين في فرع التموين بحماة، الذي فضل عدم ذكر اسمه: «نحن ندرك المشكلة، لكن الوضع الاقتصادي الصعب يجعل من الصعب القضاء على هذه الظاهرة دون توفير بدائل للعائلات التي تعتمد عليها».

وتبقى معاناة أهالي حماة مع الخبز جزءاً من أزمة اقتصادية أوسع تحتاج إلى حلول جذرية. فبين وفرة الخبز من الناحية الرسمية وصعوبة الحصول عليه في الواقع، يضطر الناس إلى اللجوء لأسواق موازية، مما يزيد الأعباء على كاهل الفقراء. وإذا كانت الدولة تريد حقاً القضاء على هذه الظاهرة، فلا بد من إصلاح نظام الدعم، وتحسين آلية التوزيع، وتوفير فرص عمل بديلة لأولئك الذين أجبرتهم الظروف على بيع الخبز على الأرصفة. فالقضية ليست مجرد خبز، بل هي قضية عدالة اجتماعية وكرامة إنسانية.

تراجع سوق الأجهزة الكهربائية في دمشق.. انخفاض الأسعار بلا انتعاش في المبيعات

دمشق/ مرجانة إسماعيل

تشهد أسواق الأجهزة الكهربائية في العاصمة دمشق تحولاً ملحوظاً مع تراجع الأسعار بنسب كبيرة تصل في بعض الأحيان إلى ٧٠٪ مقارنةً بفترة ما قبل التغيير السياسي الأخير. هذا الانخفاض الكبير في الأسعار جاء نتيجةً لعدة عوامل، أبرزها تحسن سعر صرف الليرة السورية وتخفيف القيود الجمركية على السلع المستوردة، مما أتاح للمحال التجارية عرض منتجاتها بأسعار أكثر تنافسية. ومع ذلك، فإن هذا التحسن في الأسعار لم يترجم إلى انتعاش حقيقي في المبيعات، حيث لا تزال الغالبية العظمى من المواطنين عاجزة عن الاستفادة من هذه التخفيضات بسبب تدهور أوضاعهم المعيشية.

فالأزمة الاقتصادية الطاحنة التي يعيشها السوريون منذ سنوات طويلة جعلت من شراء الأجهزة الكهربائية حلماً بعيد المنال للكثيرين، حتى مع انخفاض أسعارها بشكل كبير. فالمستهلك العادي الذي كان يعاني سابقاً لشراء غسالة بستمئة دولار، أصبح اليوم غير قادر على شرائها حتى بثلاثمئة وخمسين دولاراً، لأن المشكلة

الأساسية لم تعد تكمن في سعر الجهاز بقدر ما تكمن في انعدام القدرة الشرائية لدى الأسر السورية. فالمواطن الذي يتكمكنوا من الشراء. أحد البائعين في سوق الأجهزة الكهربائية يشرح أن سعر الثلاجة التي كانت تباع بخمسة وعشرين مليون ليرة أصبحت اليوم بعشرة ملايين فقط، لكن هذا الانخفاض الهائل لم يغير من حقيقة أن معظم الزبائن لا يملكون حتى نصف هذا المبلغ. الوضع نفسه ينطبق على شاشات التلفاز والغسالات والأفران، حيث تشهد جميعها انخفاضاً كبيراً في الأسعار دون أن يقابل ذلك زيادة ملموسة في المبيعات.

إضافة إلى مشكلة انعدام القدرة الشرائية، هناك عامل آخر يحد من إقبال الناس على شراء الأجهزة الكهربائية، وهو أزمة الكهرباء المزمنة التي تعاني منها سوريا منذ سنوات. فما فائدة شراء ثلاجة أو غسالة إذا كانت الكهرباء لا تتوفر سوى لبضع ساعات يومياً؟ هذا السؤال يتردد في أذهان الكثير من السوريين الذين يفضلون توجيه مواردهم المحدودة نحو احتياجات أكثر إلحاحاً. بعض المواطنين يذكرون أنهم اضطروا في السنوات الماضية إلى بيع أجهزتهم الكهربائية لتأمين لقمة العيش، والآن ومع انخفاض الأسعار، فإنهم لا يرون جدوى من شرائها مرة أخرى في ظل استمرار انقطاع التيار الكهربائي.

من جهة أخرى، فإن طبيعة الأجهزة المعروضة في الأسواق تلعب دوراً في تباطؤ حركة المبيعات. فمعظم الأجهزة المتوفرة حالياً هي من المنتجات المستوردة التي دخلت البلاد عبر قنوات رسمية بعد تخفيف القيود الجمركية، مما أدى إلى انخفاض أسعارها مقارنةً بالسابق عندما كانت تدخل عبر التهريب. لكن هذه الأجهزة تبقى بعيدة عن متناول الطبقة المتوسطة والفقيرة التي تشكل الغالبية العظمى من المجتمع السوري. كما أن بعض المستهلكين يبدون تخوفاً من جودة هذه الأجهزة ومدى توفر قطع غيارها وخدمات الصيانة لها في المستقبل.

في هذا الإطار، يقترح بعض الخبراء الاقتصاديين حلولاً لتحريك سوق الأجهزة الكهربائية، أبرزها نظام التقسيط الذي يمكن أن يساعد ذوي الدخل المحدود على امتلاك هذه الأجهزة. فبدلاً من دفع المبلغ كاملاً دفعة واحدة، يمكن للمواطن أن يسدد ثمن الجهاز على أقساط شهرية تناسب دخله. هذا النظام معمول به في العديد من الدول وقد أثبت نجاعته في تنشيط الأسواق، لكن تطبيقه في سوريا يواجه تحديات كبيرة أبرزها عدم استقرار الوضع الاقتصادي وعدم ثقة التجار في قدرة الزبائن على الوفاء بالتزاماتهم المالية على المدى الطويل.

أما على صعيد التجار وأصحاب المحال، فإنهم يعيشون حالة من الترقب والحذر. فمن ناحية، يسعدهم انخفاض الأسعار لأنه يمكنهم من عرض منتجات أكثر تنوعاً، لكن من ناحية أخرى فإن ضعف المبيعات يجعلهم عاجزين عن استرداد رؤوس أموالهم وتجديد مخزونهم. بعض التجار يلجأون إلى تخفيض هوامش ربحهم إلى الحد الأدنى أملاً في زيادة المبيعات، بينما يفضل آخرون الانتظار حتى تتحسن الأوضاع الاقتصادية العامة في البلاد.

لذا فإن انخفاض أسعار الأجهزة الكهربائية في دمشق بشكل بادرة إيجابية في مسار التعافي الاقتصادي، لكنه يبقى غير كاف لوحده لإنعاش السوق. فما زال الطريق طويلاً أمام عودة القوة الشرائية إلى المستهلك السوري، وهو أمر مرتبط بتحسن الأوضاع الاقتصادية الشاملة وتوفر فرص العمل. حتى ذلك الحين، ستظل عروض التخفيضات الكبيرة مجرد لافتات جذابة تعلق على واجهات المحلات، ستنتظر زبائن لا يملكون سوى النظر إليها بحسرة وأمل.

طرطوس تعاني.. ارتفاع تكاليف العلاج وإهمال طبي في مشافي

طرطوس/ ا-ن

في ظل التدهور المستمر في الخدمات الصحية العامة، تتفاقم معاناة المواطنين في محافظة طرطوس نتيجة الارتفاع الكبير في أجور العلاج في المشافي الخاصة، وسط اتهامات بالإهمال وسوء التعامل وغياب الرقابة الفعالة على القطاع الصحي الخاص. وتشير شهادات متقاطعة حصلت عليها صحيفتنا إلى أن المشافي الخاصة باتت تمثل عبئاً كبيراً على المواطنين، خاصة أصحاب الدخل المحدود، في وقت تشهد فيه المشافي الحكومية تراجعاً كبيراً في مستوى الخدمات، وتكراراً لتعطل الأجهزة الطبية، مما يدفع المرضى قسراً نحو القطاع الخاص رغم كلفته الباهظة.

وبحسب الأهالي، فإن أجور الليلة الواحدة في بعض مشافي طرطوس الخاصة تبلغ نحو ١٠٠ ألف ليرة سورية، عدا عن أسعار الأدوية والتحاليل والتصوير، ما يرفع فاتورة العلاج إلى مئات آلاف الليرات في بعض الحالات.

وقال ماجد، موظف في بلدية طرطوس، قال إن طفله أُدخل إلى أحد المشافي الخاصة بسبب آلام معوية، حيث اقتصر العلاج على إعطائه محلول «السيروم»، إلا أن المشفى تقاضى منه مبلغ ٦٠٠ ألف ليرة لقاء الإقامة لمدة يومين، موضحاً أن الفاتورة تضمنت أدوية لم تُعطَ للطفل وخدمات لم تُقدم، وعند الاعتراض، قوبل بالمماطلة والتهرب من المحاسبة الدقيقة.

وفي شهادة صادمة أخرى، روت منتهى، وهي مدرسة، قصة شقيقتها التي توفيت نتيجة الإهمال في أحد المشافي الخاصة بطرطوس. وقالت إن عدداً من المشافي رفض استقبالها بحجة عدم توفر الوقود أو انشغال سيارات الإسعاف، كما رفض الهلال الأحمر السوري نقلها بدعوى عدم وجود حالة إغماء. وبعد نقلها للمشفى بمساعدة الجيران، لم يكن هناك أي طبيب مناوب، وتأخر وصول الطبيب حتى صباح اليوم التالي، أي بعد وفاة الشابة. ورغم ذلك، طُلب من العائلة دفع ٢٠٠ ألف ليرة، بينها ٧٥ ألفاً أجرة الطبيب الذي لم يقدم أي علاج فعلي.

طبيبة داخلية في أحد المشافي أكدت من جهتها أن ارتفاع الأسعار يعود لعدة عوامل، منها ارتفاع أسعار المحروقات، ونفقات تشغيل الأجهزة الطبية وصيانتها، بالإضافة إلى ارتفاع كلفة المستلزمات الدوائية. لكنها اعترفت بوجود «أطباء غير نزيهين» يسعون للربح على حساب المرضى.

يُذكر أن مدينة طرطوس تضم ثلاث مشافٍ حكومية (الوطني، الجامعي، والعسكري)، إلا أن معظم أجهزتها تعاني من الأعطال أو عدم توفر الخدمات، ما دفع البعض للحديث عن «تواطؤ غير معلن» بين القطاعين العام والخاص، يُجبر المواطنين على اللجوء للقطاع الخاص كخيار اضطراري.

تتزايد الأصوات المطالبة بتدخل حكومي عاجل، وضبط أسعار العلاج، وتفعيل الرقابة الصحية على المشافي الخاصة، في محاولة للحد من الاستغلال وتحقيق الحد الأدنى من العدالة في الخدمات الصحية.

شكاوى على السرافيس في حلب لعدم استكمال خطوطها والأهالي يشتكون من الإهمال والتقصير

حلب/ خالد الحسين

يشكو عدد كبير من أهالي مدينة حلب من ظاهرة متكررة باتت تزرقهم يومياً، تتعلق بعدم التزام سائقي السرافيس بإيصال الركاب إلى نهاية الخطوط المحددة لهم، واختصارهم للمسافات لأسباب غير مبررة، في مخالفة صريحة للقوانين والأنظمة المرورية، وسط غياب رقابة حقيقية من الجهات المعنية، مما يضاعف من معاناة المواطنين، خصوصاً في الأحياء البعيدة عن مركز المدينة أو التي تشهد كثافة سكانية عالية.

تبدأ الحكاية صباح كل يوم، حين ينتظر المواطنون وسائل النقل العامة في مناطقهم، على أمل الوصول إلى أعمالهم أو جامعاتهم أو قضاء حاجاتهم اليومية. لكن المفاجأة تتكرر، حيث يعمد سائقو السرافيس إلى إنزال الركاب قبل الوصول إلى نهاية الخط، مبررين ذلك بازدحام الطرق أو انخفاض عدد الركاب، رغم أن ذلك يعد مخالفة قانونية يجب أن تُعاقب عليها الجهات المختصة.

يقول حسام الحاج، أحد سكان حي الشعار، في لقاء مع «السوري»: «كل يوم أواجه نفس المشكلة. السرافيس التي من المفترض أن تصل حتى نهاية حي الشعار، تنزلنا قبل الوصول بأكثر من واحد كيلو متر، بحجة أن (ما في ركاب رايحين لهنيك)، وأضطر للمشي على الأقدام هذا الطريق الطويل تحت الشمس الحارقة، وكأننا لسنا بشرًا نملك حقوقاً. الأمر لم يعد يحتمل، ونحن نطالب بإجراءات حقيقية لوقف هذا الاستهتار».

أما محمد الخطيب، من حي صلاح الدين، فقد سرد معاناته قائلاً: «في أكثر من مناسبة تم إنزالي قبل موقف الحي المخصص لنا بحوالي ٢ كيلومتر، مما يسبب لي تأخيراً دائماً عن عملي، بالإضافة إلى الإرهاق اليومي، خاصة في ساعات الظهيرة. أتساءل لماذا تُترك بهذا الشكل دون حماية من الدولة، ولماذا لا توجد رقابة حقيقية على هؤلاء السائقين؟».

وتبدو شكاوى المواطنين مبررة في ظل غياب أي إجراءات حازمة من قبل الجهات المعنية، حيث يكتفي بعض المسؤولين بالتصريحات دون تنفيذ فعلي على الأرض. «السوري» التقى بأحد بدوره وجود تجاوزات من قبل بعض سائقي السرافيس، قائلاً: «نحن على علم بتكرار هذه المخالفات من قبل السائقين، وهم يقومون بإنزال الركاب قبل نهاية الخط لتوفير الوقود أو توفير الوقت، وهذا تصرف غير قانوني. هناك تعليمات واضحة بمخالفة كل سائق لا يلتزم بخط سيره حتى نهايته، لكن للأسف هناك ضعف في آليات المتابعة، ونعترف بوجود تقصير يجب العمل على معالجته بشكل عاجل».

وأضاف: «نحن بصدد تشديد العقوبات على السائقين المخالفين، وسيتم قريباً تنفيذ حملة رقابية جديدة بالتعاون مع مديرية النقل ومجلس المدينة لضبط هذه السلوكيات، ونؤكد أن شكاوى المواطنين وصلت إلينا وسنتعامل معها بجدية».

ورغم هذه التصريحات، ما يزال الشارع الحلبي ينتظر حلولاً واقعية، لا تقتصر على التنظير أو إطلاق الوعود. فاستمرار هذه الظاهرة يزيد من معاناة الناس، ويفاقم مشكلات النقل التي تعاني منها المدينة منذ سنوات. وإذا لم يتم تفعيل الرقابة ومحاسبة المخالفين بصرامة، فإن المواطنين سيظلون ضحية للاستهتار والتقاعس اليومي، في وقت هم في أمسّ الحاجة إلى خدمات نقل تحترم كرامتهم وتراعي ظروفهم.

أزمة زيت الزيتون في حماة... انخفاض الأسعار يخفي معاناة المزارعين وتبايناً في الفائدة للمستهلكين

حماة/ جمانة الخالد

تشهد أسواق زيت الزيتون في محافظة حماة تراجعاً حاداً في الأسعار خلال الموسم الحالي، حيث انخفض سعر صفيحة الزيت (٢٠ ليتراً) إلى حوالي ٥٥٠ ألف ليرة سورية، بعد أن كانت تُباع بمليون و٣٠٠ ألف ليرة في الموسم السابق. هذا الانخفاض الكبير، الذي يُعد الأكبر منذ سنوات، لم يُترجم إلى فرحة عامة، إذ يخفي وراءه معاناة كبيرة للمزارعين من جهة، وتبايناً في الفائدة للمستهلكين من جهة أخرى، في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يعيشها السوريون.

على الرغم من انخفاض الأسعار، إلا أن المزارعين في ريف حماة، وخاصة في مناطق مثل السقيلبية ومصياف والله، يعانون من خسائر فادحة بسبب الارتفاع الكبير في تكاليف الإنتاج. يقول أبو محمد، أحد مزارعي الزيتون في منطقة مصياف: «الأسعار الحالية لا تغطي حتى نصف التكاليف. أجور العمال ارتفعت، وأسعار الأسمدة تضاعفت، ناهيك عن تكاليف العصر والنقل. نحن نعمل بخسارة هذا الموسم». ويضيف أن العديد من المزارعين اضطرّوا إلى بيع جزء من محاصيلهم بأسعار زهيدة لتسديد ديون متراكمة، بينما يحتفظون بالباقي على أمل أن ترتفع الأسعار لاحقاً.

ويرجح بعض المزارعين أن يكون الموسم المقبل «عام معاومة» (أي سنة إنتاج منخفض)، مما قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بسبب نقص المعروض وزيادة الطلب. إلا أن هذا الأمل لا يخفف من معاناتهم الحالية، خاصة مع تراجع الطلب المحلي وعدم وجود أسواق تصديرية قوية لامتصاص الفائض.

يرى الخبير الزراعي أحمد الحسين أن انخفاض أسعار زيت الزيتون في حماة مرتبط بعدة عوامل، أبرزها التوسع الكبير في زراعة الزيتون في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى زيادة المعروض المحلي. كما أن تراجع الصادرات السورية بسبب العقوبات الدولية وضعف الجودة في بعض المنتجات ساهم في انخفاض الأسعار. ويوضح الحسين: «عندما تنخفض الصادرات، يزيد المعروض المحلي، مما يضغط على الأسعار. لكن المشكلة أن المزارعين لا يستفيدون من هذا الانخفاض، لأن تكاليف الإنتاج أصبحت أعلى من سعر البيع».

كما يشير إلى أن تحسن الإنتاج العالمي لزيت الزيتون في دول مثل إسبانيا وإيطاليا أدى إلى انخفاض الأسعار الدولية، مما انعكس سلباً على المزارعين السوريين الذين يعتمد بعضهم على التصدير.

بالنسبة للمستهلكين في حماة، فإن انخفاض أسعار زيت الزيتون يُعد خبراً إيجابياً نظرياً، لكنه لا يُترجم إلى راحة حقيقية بسبب تدهور القوة الشرائية للسكان. يقول أبو علي، وهو موظف حكومي من أهالي حماة: «نعم، سعر الزيت انخفض، لكن راتبنا ما زالت مئتدنية جداً. شراء صفيحة زيت يعني التضحية بجزء كبير من دخلي الشهري، خاصة مع ارتفاع أسعار المواد الأساسية الأخرى مثل الخبز والوقود».

وتعاني العديد من العائلات من صعوبة تأمين زيت الزيتون، رغم انخفاض سعره، حيث أصبحت تشتري كميات قليلة على فترات متباعدة، أو تلجأ إلى أنواع رديئة تباع بأسعار أقل.

من الأزمات الكبيرة التي تواجه قطاع زيت الزيتون في سوريا خروج الزيت السوري من التصنيف الدولي العام الماضي بسبب عدم مطابقته للمعايير العالمية. وقد منحت الهيئات الدولية الحكومة مهلة حتى عام ٢٠٢٦ لتحسين الجودة، إلا أن المزارعين في حماة يشكون من عدم وجود دعم كافٍ لمساعدتهم على تلبية هذه المعايير.

ويؤكد الخبير الزراعي أحمد الحسين أن جودة الزيت تلعب دوراً حاسماً في تحديد سعره عالمياً، قائلاً: «الزيت السوري من نوع «اكسترا» ذو الحموضة ٠,٥ يمكن أن يُباع عالمياً بسعر ٧٢ دولاراً للصفيحة، لكن المشكلة أن معظم المنتجين لا يستطيعون الوصول إلى هذه الجودة بسبب نقص المعدات الحديثة وعدم وجود مراقبة دقيقة».

في ظل غياب سياسات دعم واضحة للمزارعين، وعدم وجود استراتيجية فعالة لتنظيم الصادرات، تتفاقم أزمة زيت الزيتون في حماة. فالمزارعون يضطرون إلى بيع منتجاتهم بأسعار لا تغطي تكاليف الإنتاج، بينما المستهلكون لا يستفيدون بالشكل الكافي من الانخفاض بسبب تدهور دخولهم.

ويطالب مزارعون في ريف حماة الحكومة بالتدخل لشراء الفائض أو تقديم دعم مالي يساعدهم على تجاوز هذه الأزمة. كما يشددون على ضرورة تحسين جودة المنتج لاستعادة الأسواق الخارجية، مما سينعكس إيجاباً على الأسعار المحلية.

أزمة زيت الزيتون في حماة ليست مجرد انخفاض في الأسعار، بل هي قصة معاناة مزدوجة: مزارعون يخسرون بسبب تكاليف الإنتاج المرتفعة وأسعار البيع المنخفضة، ومستهلكون لا يستطيعون الاستفادة من هذا الانخفاض بسبب تدهور قدرتهم الشرائية. وفي ظل غياب الحلول الجذرية، تبقى هذه الأزمة مثالاً صارخاً على التحديات الاقتصادية والزراعية التي تواجه سوريا في مرحلة إعادة الإعمار.